جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ وعلم الآثار

الجمعيات العلمية الفرنسية في الجزائر ودورها في توطين الاستعمار

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص مقاومة وحركة وطنية

إعداد الطالبتين:
-بن عمر كريمة
-بن علية سمية

إشراف الأستاذة:
أ- د. مقيدش علجية

أعضاء لجنة المناقشة:

حليس عبدالقادر	رئيســـا
مقيـــــدش علجيـــة	مشرفا ومقررا
قن محمد	مناقشـــا

الموسم الجامعي:1446-1447ه/ 2025- 2026م

شكـــــــــر

الشكر أولا للقادر المقتدر الله سبحانه وتعالى الذي هدانا إلى الطريق المستقيم وأنار لنا دربنا وقلوبنا ووفقنا في مشوارنا الدراسي لنمسك مسيرة 17عام بهذه المذكرة المتواضعة ليفتح لنا بابا آخرا في هذه الدنيا فالشكر والتعظيم لك يا رب

نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة مقيدش علجية التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة

و إلى كل طاقم قسم التاريخ وعلم الآثار وقسم العلوم الإنسانية من أساتذة مدرسين وعمال.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الغاليين

أبي العزيز والأم الغالية

وإلى أحبّتي أخواتي وإخوتي

سمية

إهداء

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري إلى الذين كانوا لي عونا وسندا إخوتي الأعزاء.

كريمة

قائمة المختصرات

ص:	الصفحة
د. س:	بدون سنة
د. ط:	بدون طبعة
ط:	الطبعة
تر:	الترجمة

Liste des abréviations

P:	page
P U F	Presses Universitaires de France

مقدمة

مقدمة

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية بروز عدد كبير من الجمعيات العلمية والثقافية ذات الطابع الأوروبي، التي أسهمت في بناء معرفة منظمة حول المجتمع الجزائري ومختلف أبعاده، وفق رؤية استعمارية سعت إلى فهمه وضبطه وإعادة تشكيله بما يخدم أهداف الاحتلال الفرنسي. وقد ارتبط هذا النشاط الجمعوي، منذ بداياته الأولى، بتوجه عام اعتمد على البحث العلمي في مجالات التاريخ والجغرافيا والآثار والإثنوغرافيا، من أجل جمع المعطيات المتعلقة بالمجتمع الجزائري وتحليلها وتصنيفها داخل مؤسسات وهيئات علمية منظمة.

وقد شكّلت هذه الجمعيات، بمختلف تخصصاتها، إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية في بناء خطابها المعرفي حول الجزائر، حيث لم تقتصر وظيفتها على البحث العلمي فحسب، بل تجاوزته إلى المساهمة في تنظيم المجال، وتوثيق الآثار والمخطوطات، وإنشاء المتاحف، ونشر الدراسات عبر مجلات علمية متخصصة، كان أبرزها "المجلة الإفريقية"، التي أصبحت مرجعًا رئيسيا للإنتاج التاريخي والمعرفي خلال تلك المرحلة. كما استقطبت هذه المؤسسات نخبة من الباحثين والعسكريين والمستشرقين الذين أسهموا في صياغة رؤية تاريخية وثقافية متأثرة بالسياق الاستعماري وأهدافه.

وفي هذا السياق، يندرج موضوع هذه الدراسة الذي يسلط الضوء على الجمعيات الفرنسية العلمية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، من خلال تحليل نشأتها وتطورها، وبيان مختلف مجالات نشاطها، إضافة إلى إبراز دورها في إنتاج المعرفة حول الجزائر وتوجيهها لخدمة المشروع الاستعماري. كما تسعى هذه الدراسة إلى فهم طبيعة الوظيفة التي أدتها هذه الجمعيات، ومدى تأثيرها في إعادة تشكيل التصورات حول التاريخ

والمجال الجزائري، خاصة في ظل ارتباطها الوثيق بالمؤسسات العسكرية والإدارية الفرنسية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على جانب مهم من آليات السيطرة الاستعمارية، المتمثل في السيطرة المعرفية والثقافية، باعتبار أن إنتاج المعرفة لم يكن بريئًا أو محايدا، بل كان جزءا من مشروع استعماري شامل يهدف إلى إحكام الهيمنة على الأرض والإنسان في آن واحد.

كما يسمح هذا الموضوع بفهم طبيعة العلاقة بين العلم والاستعمار، وكيف تم توظيف البحث العلمي كأداة من أدوات التوسع والسيطرة.

دواعي اختيار الموضوع :

أما دواعي اختيار هذا الموضوع، فتعود إلى جملة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، من بينها أهمية الدور الذي لعبته الجمعيات العلمية الفرنسية في تشكيل المعرفة حول الجزائر خلال فترة الاحتلال، وما يثيره هذا الدور من إشكالات تاريخية تتعلق بموضوعية تلك الدراسات وارتباطها بالسياق الاستعماري.

إضافة إلى الميل الشخصي في دراسة هذا الجانب من التاريخ الجزائري الذي لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل، من أجل فهم أعمق لآليات الهيمنة الثقافية والمعرفية خلال تلك المرحلة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في السؤال الآتي:

كيف ساهمت الجمعيات الفرنسية العلمية في خدمة وتوطين المشروع الاستعماري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

- ما ظروف نشأة هذه الجمعيات وتطورها؟

- ما أهم مجالات نشاطها؟

- كيف أسهمت في دراسة وتوثيق التاريخ والمجال الجزائري؟

- ما مدى ارتباط إنتاجها العلمي بالسياسات الاستعمارية الفرنسية؟

الإطار الزماني والمكاني:

ينحصر في الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر الممتدة من 1830م بداية الاحتلال إلى 1930م حيث الاحتفال المئوي واعتقاد فرنسا أنها أتمّت الاحتلال، وهي المرحلة التي شهدت تأسيس أغلب هذه الجمعيات وتطور نشاطها العلمي والثقافي في حين يشمل المجال المكاني مختلف مناطق الجزائر، خاصة المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران، باعتبارها المراكز الأساسية للمستوطنين و لنشاط هذه الجمعيات.

المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، من بينها:

كتاب "أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر" لـ أبي القاسم سعد الله، حيث قدّم هذا الكتاب إطارًا عامًا لفهم السياق التاريخي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية، مع إبراز تطور النشاط العلمي والثقافي ودور الاستعمار في توجيه البحث التاريخي. وقد أفادنا هذا المرجع في بحثنا من خلال تمكيننا من فهم الخلفية التاريخية العامة التي نشأت فيها الجمعيات العلمية والثقافية، وتوضيح طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في توظيف

النشاط الثقافي والعلمي لخدمة أهدافها، مما ساعدنا على تحليل دور هذه الجمعيات في توطين الاستعمار الفرنسي وربط نشاطها بالسياق السياسي والفكري العام للمرحلة.

وكذلك كتاب "جذور الحركة الوطنية الجزائرية" لـ حربي محمد، الذي يتناول بدايات تشكل الوعي الوطني في الجزائر وتطور الحركة الوطنية في ظل الاستعمار الفرنسي، من خلال تحليل العوامل السياسية والاجتماعية والفكرية التي ساهمت في ظهورها. وقد أفادنا هذا المرجع في بحثنا من خلال مساعدتنا على فهم السياق التاريخي العام لنشأة الحركة الوطنية الجزائرية، وإبراز العلاقة بين تطور الوعي السياسي الجزائري وبين انتشار الجمعيات العلمية والثقافية، مما ساعد على توضيح دور هذه الجمعيات في دعم أو توجيه أو توظيف بعض الأهداف المرتبطة بالسياسة الاستعمارية خلال تلك المرحلة.

الدراسات السابقة:

نذكر على رأسهم مذكرة الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930-1954م، للأستاذ محمد قن، والتي تبرز واقع الجمعيات الثقافية في الجزائر، وطبيعة أنشطتها وعلاقتها بالسلطة الاستعمارية وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الجمعيات الثقافية في مدينة الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي، والكشف عن وظائفها الثقافية والاجتماعية، ومدى تأثيرها في الحفاظ على الهوية الوطنية في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية.

وكذلك مذكرة الجمعيات الثقافية والدينية الفرنسية بوهران 1878- 1954 نشاطها ومواقفها لـ: زهرة خضار، والتي تتناول نشاط هذه الجمعيات في مدينة وهران، مع توضيح أدوارها الثقافية والدينية وتفاعلها مع المجتمع المحلي خلال فترة الاحتلال، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة الجمعيات الفرنسية في وهران،

ورصد أهدافها الثقافية والدينية، وتحليل دورها في خدمة المشروع الاستعماري الفرنسي وانعكاس ذلك على المجتمع المحلي الجزائري.

وأيضا مذكرة الجمعيات العلمية الجهوية ودورها في تأسيس المتاحف الأثرية بالجزائر خلال القرن 19م لـ يمينة شيبان والتي تسلط فيها الضوء على دور الجمعيات العلمية في جمع التراث المادي (آثار ومخطوطات) والمساهمة في إنشاء المتاحف وتطوير المعرفة الأثرية حول الجزائر.

المنهج المتبع

اعتمد أساسا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، من خلال تتبع نشأة الجمعيات العلمية الفرنسية وتطورها، ووصف مختلف أنشطتها، ثم تحليل أدوارها ووظائفها في سياقها الاستعماري، مع الاستعانة بالمقارنة بين مختلف المعطيات التاريخية لفهم طبيعة الخطاب العلمي الذي أنتجته هذه المؤسسات.

خطة الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربع فصول وخاتمة.

يتناول الفصل التمهيدي السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، بينما يعالج الفصل الأول قانون الجمعيات 1901/07/01، في حين يخصص الفصل الثاني للجمعيات الفرنسية العلمية، أما الفصل الثالث فيتناول الجمعيات التاريخية، يليه الفصل الرابع يتطرق إلى ردود الفعل من الجمعيات، سواء ردود فعل فرنسية أو من طرف الجزائريين.

وتختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، إلى جانب جملة من الملاحظات العامة حول موضوع البحث. وفي الأخير، يبقى هذا الموضوع مفتوحا أمام دراسات أخرى أكثر تعمقًا، من أجل إبراز مختلف الجوانب التي لم يتناولها هذا العمل.

الصعوبات:

- من أبرز الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة كثافة المـــادة التاريخيـــة وتشـــعب موضوع الجمعيات وتعدد مجالات نشاطها .
- إضافة إلى صعوبة تصنيف المعطيات بسبب تـــداخل الأبعـــاد العلميـــة والثقافيـــة والعسكرية في عمل هذه الجمعيات، مما استدعى جهدا في التحليل والمقارنة.

وفي الأخير ما قدمناه من معلومات وأفكار يبقى البحث مفتوحـــا أمـــام البـــاحثين مستقبلا لاستكمال بعض الجوانب والزوايا التي لم نتمكن من معالجتها.

الفصل التمهيدي: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر

تمهيد:

تعدّ السياسة الثقافية من أبرز الوسائل التي اعتمدتها فرنسا في الجزائر خلال فترة الاحتلال، حيث لم يقتصر المشروع الاستعماري على السيطرة العسكرية أو الاقتصادية، بل تجاوز ذلك إلى محاولة إعادة تشكيل البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، وإضعاف مقوماته الحضارية. وقد استهدفت هذه السياسة مختلف عناصر الهوية الوطنية، وعلى رأسها الإسلام واللغة العربية، باعتبارهما الأساس الذي يقوم عليه الوعي الجماعي الجزائري.

وفي هذا السياق، عملت الإدارة الاستعمارية على تبرير وجودها من خلال خطاب "التحضر" و"التمدين"، الذي قدمته كرسالة إنسانية تهدف إلى نقل الشعب الجزائري من "التخلف" إلى "التحضر"، في حين كان الهدف الحقيقي هو فرض الهيمنة الثقافية وإحلال النموذج الفرنسي محل الثقافة المحلية. كما اعتمدت في ذلك على مجموعة من الآليات، شملت تدمير البنى الثقافية التقليدية، واستهداف المؤسسات الدينية والتعليمية، وإعادة تنظيم المجال الثقافي بما يخدم مصالحها الاستعمارية.

ومن بين أهم الوسائل التي لجأت إليها السلطات الفرنسية في هذا الإطار، نجد تفكيك نظام الأوقاف باعتباره أحد الأعمدة الأساسية للتمويل الثقافي والديني في الجزائر، إلى جانب العمل على فرنسة التعليم واللغة، واستعمال المؤسسات التربوية كأداة لبناء نخبة محلية موجهة ثقافيا.

كما ساهمت الجمعيات والنوادي في ترسيخ هذه السياسة من خلال ما يسمى بـــ"القوة الناعمة"، التي مكّنت الاستعمار من التغلغل داخل المجتمع بطرق غير مباشرة.

وعليه، يتناول هذا الفصل دراسة السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر من خلال تحليل خطابها المبرر، وآلياتها المختلفة، وأهم أدواتها، بهدف إبراز كيفية سعيها إلى تفكيك البنية الثقافية الجزائرية وإعادة تشكيلها وفق النموذج الاستعماري.

أولا. تبرير المشروع الاستعماري وخطاب "التحضر"

قضى الاستعمار على النخبة المؤطرة للفعل الثقافي والتعليمي بالاضطهاد، السجن، النفي، التهميش والتقتيل، قصد المسخ ومحاربة الوجود الحضاري الجزائري والنيّل من الهوية الوطنية.

ومن آليات تجسيد المشروع الثقافي الفرنسي تأسيس عدة جمعيات ونوادي، تمرر من خلالها الإدارة الاستعمارية ما عجزت عنه الآلة العسكرية أو النصوص القانونية أو الصحافة الإعلامية أو المنظومة التربوية وغيرها، وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة.

منذ احتلال الجزائر عام 1830 ظهر مجتمعان متمايزان مجتمع المستوطنين ومجتمع الجزائريين، وقد تميز كل مجتمع بحياته الخاصة، فالمستوطن كانت له نواديه ومقاهيه وملاهيه ومسارحه، والجزائري كذلك له مقاهيه وأماكن سمره وتجمعه، ولم يكن المستوطن يسمح للجزائري أن يشاركه أنشطته الثقافية والرياضية،[1] وبالمقابل لم يبد الجزائري رغبة في مشاركة المستوطن أنشطته الثقافية والترفيهية، بل كان يتوجس من ثقافة المحتل ويحذرها، وهذا نوع من المقاومة السلمية للمحتل حفاظا على الثقافة والهوية.

ولتبرير الفعل الاستعماري في الجزائر، اعتمدت العقلية الجماعية للإنسان الفرنسي خاصة والمجتمع الغربي عامة، على إدعاء تمدين وتحضير الشعب الجزائري المتوحش البدائي، فقدمت سلطة الاحتلال المشروع الثقافي كبديل عن الثقافة المحلية في شكل

[1]– أحمد منور، الأدب الجزائري باللسان الفرنسي نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 90.

نموذجي نمطي متميز عن المنتوج الأصيل، الذي اعتبروه في نظرهم تراثا متخلفا وغير عقلاني، يقتضي منهم مسؤولية التحضر والتمدن بوسائل وآليات مختلفة كالصحافة والتعليم والجمعيات والنوادي،[1] مما ينتج في الأخير تمايزا ثقافيا في المجتمع الجزائري.

ثانيا: آليات تغيير الواقع الثقافي: تدمير البنى الثقافية التقليدية

اعتبر منظرو الإدارة الاستعمارية أن الواقع الثقافي الذي كانت عليه الجزائر قبل 1830م معيقا أمام مستقبل مشاريعهم الاستعمارية عامة والحضارية خاصة، وعليه اعتمدوا سياسة تدمير المؤهلات الثقافية المشكلة لمقومات الشخصية الجزائرية الوطنية ومنها الإسلام واللغة العربية العنصران المتكاملان والأساسيان في منظومة الثقافة الجزائرية ومؤسساتها التعليمية والدينية مثل الأوقاف والزوايا الطرق الصوفية والمؤسسات المدرسية ومولت سياسة التنصير والفرنسة وجيوش الاحتلال.

وقد أدرك الفرنسيون أن الإسلام يمثل عاملا رئيسيا في الثقافة الجزائرية وأساسا للمقاومة الوطنية، لذلك عملوا على ضرب مؤسساته، باعتبارها حاضنة للهوية الثقافية، ومصدرا لتكوين العلماء والمقاومين[2].

ثالثا: تفكيك نظام الأوقاف ومصادر القوة الثقافية

تعد الأوقاف من أهم المؤسسات التي دعمت الحياة الثقافية والدينية في الجزائر، حيث كانت تمول التعليم، وتدعم العلماء، وتغطي حاجيات المجتمع الأساسية مثل العيون والسواقي والحمامات والأفران وغيرها.

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 17.

[2]– أحميدة عميراوي وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 28.

ولهذا عملت الإدارة الاستعمارية على إصدار عدة إجراءات قانونية تهدف إلى مصادرتها والقضاء عليها، مما أدى إلى فقدان الجزائريين أحد أهم مقوماتهم الثقافية والاجتماعية.[1] وبعد مصادرتها، تم توزيعها على المستوطنين، في حين حُرم العلماء والمثقفون والفقراء من مواردهم، مما دفع العديد منهم إلى الهجرة.

رابعا: فرنسة التعليم واللغة كأداة للهيمنة الثقافية

ولم يكتف مخططو الاستعمار بتحطيم الإسلام ومؤسساته، بل سعوا للتخلص من تعليم اللغة العربية، فطردوا معلميها ومتعلميها، بدعوى أنهم يناهضون الحضارة الغربية ويقفون في وجه الغزو الثقافي، واستبدلوها باللغة الفرنسية كوسيلة لتحقيق الغزو الفكري والروحي للشعب الجزائري استكمالا لاحتلال الأرض، أنشأت سلطات الاستعمار مدارس فرنسية وأخرى عربية تحت إشرافها وأولها في مدينة الجزائر عام 1836م.[2]

وكانت سلطات الاحتلال تهدف من ذلك إلى فرنسة لغة التعليم، فلم تبق للغة العربية سوى حصصا زهيدة في البرامج التعليمية وشجعت تدريس أبناء الأسر الجزائرية الموالية لها، بغرض الحصول على جيل محلي، يملك ثقافة ولغة تؤهله. للاطلاع على الحضارة الغربية وآدابها، مما يؤثر على نفوس وعقول وألسنة الجزائريين،[3] وتدريجيا تحل اللغة والثقافة الفرنسيتان محل ما يقابلهما في الشخصية الجزائرية، مما يهيئ الأرضية لتنشئة

[1]– حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، م و ف م، الرغاية، الجزائر، 2005، ص 243.

[2]– نفسه، ص 247.

[3]– محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر 1882–1962، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982، ص 18.

جيل مدمج ثقافيا ولغويا في المنظومة الكولونيالية، يوطد ركائز الاستعمار بمختلف أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن إقبال السلطات الفرنسية على إنشاء المدارس في الجزائر لم يكن هدفه تكوين موظفين مختصين، أو مدرسين للتعليم، إنما من أجل تكوين رجال يؤثرون على مواطنيهم.[1] وبذلك عمل النظام الاستعماري الفرنسي على توظيف كل آلياته لسلب الأسس الثقافية والحضارية للشعب الجزائري تمهيدا للسيطرة عليه ثم إذابته في ثنايا المشروع التغريبي. وبهذا كانت الهيمنة الثقافية أعمق أثر من السيطرة السياسية والعسكرية.

خامسا: آثار السياسة الثقافية الفرنسية على المجتمع الجزائري

أدى الاحتكاك المباشر بالمستعمر، إلى ظهور أنماط وسلوكيات استهلاكية غريبة عن ثقافة المجتمع الجزائري خصوصا في المناطق الحضرية، لتأثرها بالقيم الثقافية الفرنسية واحتكاكها المباشر بالمستعمر، تتعلق أساسا بالجانب المادي والمعنوي للثقافة، تتضمن: العمران، الأدب، الآثار والفنون، والسلوكيات الاستهلاكية كالأكل واللباس والفلاحة، وهي نتائج السياسات الثقافية الفرنسية من 1830 إلى 1962م.[2]

ومن مظاهر هذه التحولات أيضا تغيير أسماء الشوارع والساحات، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى هدم المرافق والساحات والحارات والأسواق وأسوار المدن، التي شملها مجال بناء المدينة الأوربية الحديثة ومرافقها الحيوية، وتعرضت مختلف المرافق العمومية والمنازل العامة والخاصة والممتلكات الشاغرة إلى النهب والمصادرة والتحويل. ثم استبدل قادة الإستعمار أسماء الساحات والشوارع والطرقات الهامة والأماكن العامة

[1]– نفسه، ص 19.

[2]– كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830– 1962، تر: نذير طيار، دار الكتابات للنشر الإلكتروني، الجزائر، 2016، ص ص 100، 102.

بمدينة الجزائر واختاروا لها أسماء قادة عسكريين أمثال " بيجو، كلوزيل، لافيجري، روفيقو، سانت أرنو"وفلاسفة ومفكرين ومنظرين فرنسيين أو أسماء ترمز لأنظمة سياسية هامة،رغبة في تغيير ملامح وتقاليد وعادات المدينة ، تمهيدا لمحو بعدها العربي الإسلامي الأمازيغي، فقد حمل شارع حماني الحالي إسم شارع شاراس(Charras) ، وشارع بوزرينة أرزقي الحالي إسم شارع لاليز(Rue Du Lyre) وشارع محمد بلوزداد الحالي ، شارع ليون(Rue Du Lyon)، وشارع حسيبة بن بوعلي الحالي، شارع صادي كارنو(Rue Sadi– Carnot)، وشارع نفيسة رمضان الحالي ، شارع الإمبراطور(Rue De L'Empéreur) ، وكذلك شارع الجمهورية (Rue De La République)الذي يمثل قلب مدينة الجزائر وينتصب فيه النصب التذكاري للدوق "أورليون Orléon" وكان به مقر الحاكم العام ، وشارع ديدوش مراد الحالي الذي كان يحمل إسم شارع ميشلي(Rue Michelet)، وقبلها شارع بيقي (Rue Péguy)، ويقابله حاليا شارع محمد الخامس الذي بدوره كان يسمى شارع ليوتي (Rue Lyautey). [1]

وظهرت شوارع على الطراز الأوروبي على غرار شارع ريفولي بباريس ، شارع يوبا، شارع شارل الخامس ، شارع دوكين ، شارع دوريا ، شارع كليير، شارع أورليان ، وباب فرنسا عوضا عن باب الجهاد.[2]

كما نتج عن ذلك ظهور الطبقة المفرنسة، من نخب ومثقفين ومتعلمين، والذين نشئوا في المدارس الفرنسية، وتأثروا بالقيم والثقافة الفرنسية، من لغة وأدب وفنون وسلوكيات وأنماط معيشية فرنسية.[3]

---

[1]– محمد قن، الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930–1954م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله، 2015–2016، ص 109.

[2]– نفسه، ص 110.

[3]– مصطفى الأشرف، الجزائر "الأمة والمجتمع"، تر: حنفي عيسى، دار القبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 425.

ومن جهة أخرى، عرف المجتمع الجزائري ظهور ثنائيات ثقافية متناقضة على الساحة الثقافية الجزائرية، طرحت في شكل "بربري/غربي"، "مفرنس/معرب."

كما نتجت عن ذلك مخلفات لغوية فرنسية أفرزت مجموعتين ثقافيتين، وظهور مصطلحات مثل "المعربين، المفرنسين"، وهذا ما أدى إلى أزمة ثقافية في الجزائر.

وفي نفس السياق، برز ظهور ما يسمى غلاة البربرية الذين كانوا مستهدفين بالدرجة الأولى في شخصيتهم وثقافتهم من طرف المستعمر، من خلال زرع الأساطير التاريخية الباطلة، ومحاولة إدماجهم وتنصيرهم وزرع الثقافة الفرنسية فيهم، باعتبارهم قريبون عرقيا إلى فرنسا حسب قوله، مفضلين اللغة الفرنسية على العربية[1].

كما أدى ذلك إلى تخلي معظم المجموعات السكانية عن بعض عاداتها وتقاليدها وموروثها الثقافي، وهذا للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والقاسية التي عاشتها خلال الاحتلال، وما صاحبها من سياسات تعسفية، مثل ما يتعلق بالمناسبات الدينية واللباس. [2]

بالإضافة لذلك تم انتشار الثقافة البرجوازية الصغيرة التي كانت تحتل مكانة في أوساط فئات معينة من الشعب الذين كانوا في تفاعل مباشر مع الاحتلال.

وعليه، فإن فهم طبيعة السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، وما ارتبط بها من آليات وأدوات ونتائج، لا يكتمل إلا بالوقوف على الإطار القانوني الذي نظم مختلف أشكال النشاط الثقافي، وفي مقدمتها العمل الجمعوي، الذي اعتمدته الإدارة الاستعمارية كوسيلة فعالة للتغلغل داخل المجتمع. وفي هذا السياق، يبرز قانون الجمعيات الصادر في

[1]– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 53.

[2]– أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 35.

01 جويلية 1901 كأحد أهم النصوص القانونية التي مكنت سلطات الاحتلال من ضبط هذا النشاط وتوجيهه بما يخدم أهدافها الاستعمارية.

الفصل الأول: قانون الجمعيات

1901/07/01

تمهيد

يعتبر قانون الجمعيات الفرنسي المؤرخ في 01 جويلية 1901م من أهم القوانين الفرنسية التي ساهمت في ترسيخ الحرية المدنية للأفراد والجماعات وفق مبادئ الثورة الفرنسية 1789، كما يعتبر أحد القوانين القليلة جدا التي أفادت الشعب الجزائري بشكل أو بآخر، وجعلته يخطو نحو مرحلة جديدة من الكفاح ضد النظام الكولونيالي، حيث إن الانفتاح على المؤسسات الجمعوية جراء إقراره سيفتح أمام الجزائريين أبواب جديدة من النضال ستعرف فيما بعد بمرحلة الكفاح السياسي السلمي والحركة الوطنية الجزائرية.[1]

وقد استطاع الجزائريون استغلال محتوى هذا القانون بتطبيقه لصالحهم، والقفز على قانون الأهالي الذي كان يمنعهم من أي نشاط جمعوي أو اجتماعي تضامني، وكذا الالتفاف على قوانين أخرى خاصة بالمؤسسات الجمعوية كقانون النقابات 1884م وقانون التعاضديات 1894م.

ومن جهة أخرى، فإن صدور هذا القانون جاء بعد مسار طويل من النقاشات والمشاريع التشريعية داخل البرلمان الفرنسي، توجت في الأخير باعتماده في 01 جويلية 1901م ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 02 جويلية 1901م، بعد أن كان ثمرة كفاح برلماني طويل قاده فالداك روسو، بهدف إرساء حرية تكوين الجمعيات كجزء من الحرية الفردية والجماعية للمواطنين كما أعلن عنه في مبادئ الثورة عام 1789م.[2]

---

[1]- سيف الدين بوسماحة، قانون الجمعيات الفرنسي 1901م وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية (الجمعيات- التعاضديات -النقابات)، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، المجلد 12، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2020، ص 223.

[2]- نفسه، ص 226.

أولا : ظروف صدور قانون الجمعيات 1901

لم يكن صدور قانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901 وليد لحظة قانونية معزولة، بل جاء نتيجة مسار طويل من التحولات السياسية والتشريعية التي عرفتها فرنسا، والتي تميزت بتذبذب موقف السلطة بين المنع والتقييد ثم الانفتاح التدريجي على حرية الجمعيات. ويمكن تتبع ظروف صدور هذا القانون من خلال دراسة تطور موقف الدولة الفرنسية من الجمعيات عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وهو ما يمكن تناوله وفق التقسيم الآتي:

1. تطور قانون الجمعيات في فرنسا قبل 1901م

قبل قيام الثورة الفرنسية صدرت مجموعة " قوانين ميشو "Codes Michau – سنة 1629، التي منعت اعتماد الجمعيات، ثم أصدرت منشورا في جوان 1659 يمنع إنشاؤها إلا بشروط.[1]

وعلى الرغم من أنّ الثورة الفرنسية سنة 1789م قد أقرّت، من خلال إعلان حقوق الإنسان والمواطن، مبدأ حرية التعبير والتنظيم، بما في ذلك الحق في إنشاء الجمعيات، وهو ما كرّسته لاحقا النصوص الصادرة في 13 و14 نوفمبر 1790 ودستور 3 سبتمبر 1791م، فإنّ هذا التوجه لم يلقَ استقرارًا دائمًا، حيث ترددت السلطة السياسية بعد ذلك في تكريس هذه الحرية، نتيجة تخوّف الأنظمة المتعاقبة من تأثير النشاط الجمعوي على استقرار الدولة وتوازن السلطة.[2]

وعليه، خشيت الأنظمة السياسية الفرنسية من تحوّل هذه التنظيمات إلى قوة ضغط أو وسيلة للتأثير على القرار السياسي، خاصة في ظل تصاعد الوعي الجمعوي وتنامي المطالب الاجتماعية. لذلك، سارعت إلى وضع إطار قانوني صارم يحدّ من نشاطها،

[1]– محمد قن، مرجع سابق، ص 26.

[2]– محمد كامل خطيب، الحقوق والحريات العامة، وزارة الثقافة – سوريا، 2005، ص 40.

فصدر مرسوم 1791/03/17م، تلاه قانون شابولي في 1791/06/14م، اللذان هدفا إلى تنظيم العمل الجمعوي ومنع تحوله إلى أدوات سياسية أو نقابية يمكن أن تهدد استقرار السلطة القائمة.

وإذا كان دستور 1793/06/24م قد ضمن حق المواطن الفرنسي الانضمام إلى الجمعيات فإنّ هذه الحرية لم تدم كثيرا، إذ سرعان ما شعرت السلطة المركزية بقلق من نشاط بعض النوادي، فمنعتها مرة أخرى من النشاط العام سنة 1795م، وعليه حلت عدة هيئات جمعوية بين عامي 1793- 1795.[1]

تواصلت معارضة وجود الجمعيات في فرنسا؛ ففي مطلع القرن التاسع عشر صدر قانون العقوبات عام 1810م الذي تضمن عدة مواد منها المادة 291 وما بعدها، التي اشترطت لتأسيس الجمعيات، الحصول على تنازل من السلطة العمومية وعدم تجاوز عدد المنخرطين في كل جمعية العشرين عضوا، وتسليط عقوبة جنحة على الجمعيات التي تتجاوز ذلك، كما منعت منح أي جمعية الشخصية المعنوية، إلا إذا اعتبرت من الجمعيات ذات المنافع العامة، ويكون ذلك بموجب مرسوم خاص بها.

2. تطور موقف السلطات من الجمعيات خلال القرن التاسع عشر

مع بداية عهد الملك لويس فيليب (1830-1848م)[2] ظهرت بعض التسهيلات والتنازلات حول المادة 291 من قانون العقوبات، مما فتح المجال لتأسيس جمعيات بمدينة الجزائر.

---

[1]- محمد قن، مرجع سابق، ص 27.

[2]- لويس فليب الأول دوق أورليان : (1773-1850) - سياسي فرنسي، من معارضي الملك شارل العاشر، ملك فرنسا (1830- 1848م)، تميز عهده بتوسع فرنسا في الجزائر .ظهرت في عهده المبادئ الراديكالية التي تسببت في ثورة فيفري 1848 وأطاحت به وأجبرته على التنازل عن العرش:

محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، مج2 ، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر، 1965، ص 1886

ومع حصول تقارب بين الجمعيات العمالية والمؤسسات الجمهورية، أصدر الملك قانون مارس 1834م الذي اتخذ إجراءات متشددة ضد النشاط السري والمشبوه لبعض الجمعيات، والذي اعتبر أنّه موجه ضد نظام الدولة الفرنسية، وعليه منعت بعض الجمعيات.

وقد تأكدت فعالية القانون الملكي بعد الاضطرابات الاجتماعية التي مست عمال قطاع النسيج بمدينة ليون ما بين 9-1834/04/12م والتي ذهب ضحيتها 342 شخصا.

وما إن جاءت الجمهورية الثانية بعد ثورة فيفري 1848م، حتى سمحت للجمعيات بمزاولة النشاط من خلال إعلان 1848/04/19م، واعتبرت أنّ "النوادي ضرورة للجمهورية وحقا للمواطنين".[1]

كما أكد دستور 1848/11/4م على "حق المواطنين في التجمع دون أسلحة وإنشاء الجمعيات والتعبير عن أفكارهم من خلال الصحافة أو غيرها من الوسائل". لم تستمر هذه التسهيلات، فقد أصدرت السلطة "قانون ضد النوادي" في 1849/06/19، وبعد الانقلاب سنة 1851، لم يسمح بنشاط الجمعيات إلا في حدود ضيقة، ثم تواصل التقييد والتخفيف النسبي إلى غاية قوانين 1864 و1868.[2]

وبعد انهيار الإمبراطورية الثانية، ومع الجمهورية الثالثة، بدأ الانفتاح التدريجي على حرية الجمعيات.

ويعتبر قانون 01 جويلية 1901م تتويجا لمسار طويل من الصراع بين الدولة الفرنسية والتيارات السياسية والاجتماعية المختلفة، حيث لم يتحقق مبدأ حرية تكوين الجمعيات إلا بعد تراكمات قانونية وسياسية منذ نهاية القرن الثامن عشر، خاصة مع تزايد

[1]- محمد قن، مرجع سابق، ص 20.

[2] -Madelaine Reberioux , « La Conquête De La Liberté d'Association . Histoire d'un Mot , Histoire d'un Peuple » ,In Economie et Humanisme , Revue publié par le Centre National d'un Livre , Lyon , N° 355,Décembre 2000,p13.

تأثير التيار الجمهوري والليبرالي في الجمهورية الثالثة، الذي دافع عن توسيع الحريات العامة وتكريسها ضمن الإطار القانوني للدولة.[1]

3. المسار الذي أدى إلى صدور قانون 1901/07/01م

تزايدت المشاريع والنقاشات داخل البرلمان الفرنسي لإرساء إطار قانوني واضح للجمعيات، حيث تم عرض مشروع قانون الجمعيات، ومناقشته على عدة مراحل داخل مجلس النواب ثم مجلس الشيوخ ما بين ما بين 11-1901/06/24، وتجدد النقاش في مجلس النواب يومي27-1901/06/28، ليتم التصويت عليه بـــ 305 صوت ضد 243 صوت في 1901/07/01م، وصادق عليه واعتمده مجلس الشيوخ والبرلمان الفرنسيان في نفس اليوم، كقانون للدولة الفرنسية ثم أقره نيابة عن رئيس الجمهورية "إميل لوبي-Loubet"، رئيس مجلس البرلمان "فالديك روسو"، ليوقع القانون النهائي في 1901/07/01م وينشر في الجريدة الرسمية يوم 1901/07/02م.[2]

والجدير بالذكر أنّ قانون الجمعيات لسنة 1901 طبق على الجزائريين الذين يحملون صفة مواطن فرنسي فقط.

ثانيا: محتوى القانون

يمثّل قانون 01 جويلية 1901م الإطار المرجعي الأساسي الذي ينظم ممارسة حرية تكوين الجمعيات في فرنسا، حيث وضع مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد مفهوم الجمعية، وكيفية إنشائها، ومجالات نشاطها، بالإضافة إلى الضوابط التي تحكم عملها.

---

[1] – Maurice Duverger, Histoire des institutions politiques de la France, Paris, Presses Universitaires de France, 1993, p. 245.

[2] – محمد قن، مرجع سابق، ص 33.

ويأتي هذا القانون تجسيدا لمبدأ الحرية الذي أقرّته الثورة الفرنسية، مما جعله من أبرز النصوص التي ساهمت في تنظيم العمل الجمعوي، ويمكن تناول أهم مضامينه من خلال العناصر الآتية:

1. تعريف القانون 1901م:

يعدّ قانون 01 جويلية 1901 المتعلق بعقد الجمعيات ومرسوم 16 أوت 1901م من أهم النصوص التشريعية التي نظّمت عمل الجمعيات في فرنسا، حيث جاء هذا القانون في إطار ترسيخ مبادئ الحرية التي أفرزتها الثورة الفرنسية لسنة 1789م، وخاصة مبدأ حرية تكوين الجمعيات، الذي يعتبر من أبرز مظاهر الحريات العامة.

وقد تضمن هذا القانون مجموعة من المواد التي تحدد الإطار القانوني للجمعيات، من حيث تعريفها، وطرق إنشائها، وتنظيمها، والقيود المفروضة عليها، بالإضافة إلى الجزاءات المترتبة عن مخالفة أحكامه.[1]

2. تعريف الجمعية:

فيما يتعلق بتعريف الجمعية، فقد نصت المادة الأولى من قانون 1901م على أن الجمعية هي: "اتفاق بين شخصين أو أكثر يضعون وبصفة دائمة معارفهم أو نشاطهم لتحقيق هدف غير تقاسم الأرباح فيما بينهم"،[2] وهو تعريف يُبرز الطبيعة التعاقدية للجمعية، حيث تقوم على اتفاق إرادي بين الأفراد، يهدف إلى تحقيق غاية مشتركة دون أن يكون الهدف منها تحقيق الربح. وبذلك تعتبر الجمعية كيانا قانونيا ذا طابع جماعي، يهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو ثقافية أو إنسانية، بعيدا عن أي غاية تجارية أو ربحية، وهو ما يميزها عن الشركات والمؤسسات الاقتصادية.[3]

---

[1]– محمد حربي، جذور الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة، الجزائر، 1981، ص 96.

[2]– دحو فغرور، جول فيري : مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة العصور الجديدة، العدد 1، جامعة وهران 1– أحمد بن بلة–، الجزائر، 2011، ص 112.

[3]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 76

كما لم يحدد القانون نوع وطبيعة الجمعيات المؤسسة، وهو ما جاءت به المادة الأولى التي عرفت الجمعية بأنها: "اتفاق يضع بموجبه شخصان أو أكثر بشكل دائم معارفهم أو نشاطهم لتحقيق هدف غير تقاسم الأرباح فيما بينهم"، أي أنّ الجمعية كيان لا يهدف إلى تحقيق أي مكسب ربحي، وإنما يسعى إلى تحقيق أهداف جماعية مشروعة.[1]

3. مبادئ قانون 1901م:

أقرّ قانون 1901 مبدأ حرية تكوين الجمعيات، حيث منح الأفراد حرية إنشاء الجمعيات والانضمام إليها أو الانسحاب منها، دون فرض قيود صارمة تتعلق بالجنسية أو الوضعية القانونية للأشخاص. ويمثل هذا المبدأ تجسيدا لفكرة الحرية الفردية والجماعية، إذ يسمح بتعدد المبادرات الجمعوية وتنوعها، بما يساهم في إثراء الحياة الاجتماعية.

ويرى الفقيه الفرنسي Jean Riveroأن حرية الجمعيات لا تقتصر على مجرد حق التأسيس، بل تمتد إلى استقلالها في التسيير والتنظيم الداخلي، بما يضمن لها وضع أنظمتها الأساسية وتحديد أهدافها واختيار أعضائها وهيئاتها بحرية، مع الحد من تدخل السلطة الإدارية إلا في الحدود التي يقتضيها القانون والنظام العام.[2]

4. القيود القانونية:

يعتبر القانون الفرنسي حول الجمعيات الصادر في 1901/07/01م، ومرسوم 1901/08/16م، من أهم النصوص التنظيمية لعمل الجمعيات، إذ أكدا على حق الفرنسيين في إنشاء الجمعيات في فرنسا والأقاليم الفرنسية ما وراء البحار ومنها الجزائر، التي سيطبق فيها وفق مرسوم 1904/09/18م، الذي جاء تطبيقا وشرحا لعدة نصوص

[1]– عبد القادر جغلول، الحركة الوطنية الجزائرية (1919–1954)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 49.

[2] –Jean Rivero, Les Libertés Publiques, Tome 2, Presses Universitaires de France, Paris, 1980, p 214

منها (قانون 1902/12/04م، قانون 1903/07/17م، قانون 1904/07/07م، مرسوم 1901/08/16م، مرسوم 1902/11/28م).[1]

غير أن هذا الحق سرعان ما ألغي خلال الحرب العالمية الثانية، فبسقوط فرنسا في يد الألمان في 1940/06/14م وتولي حكومة فيشي- Vichy" بقيادة الجنرال "بيتان- Petain"، صدرت إجراءات صارمة ضد الجمعيات، حفاظا على الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1940)، فبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، منع نشاط الحزب الشيوعي الفرنسي ثم حل، ستمائة مع وخمس وسبعين منظمة تابعة للحزب المنحل، وفق مرسوم قانون صدر في 1939/09/26، كما حلت كل الجمعيات السرية بقانون 1940/08/13. وقد أمكن حل كل تجمع بقرار إداري، وفق قانون 1941/07/11. ولكن بعد انحسار حكم " فيشي" عن فرنسا، صدرت أمرية بتاريخ 1944/08/09، أعادت شرعية النظام الجمهوري وألغت الإجراءات التعسفية السابقة منذ 1940، مما سمح بعودة العمل الجمعوي وفق قانون 1901.

تضمن القانون الجديد إحدى وعشرين مادة، وقد عرفت المادة الأولى من قانون 1901 الجمعية أنها "اتفاقية" بين شخصين أو أكثر، يضعون وبصفة دائمة، معارفهم وقدراتهم لتحقيق هدف معين،بعيدا عن أي ربح شخصي"، وعليه فكل جمعية تشكل عقدا أو اتفاقا ضمنيا شفويا أو مكتوبا يربط مجموعة أفراد، لتحقيق هدف مشترك يخدم المصلحة العامة لمدة غير محددة.[2]

كما أقر القانون حرية تكوين الجمعيات والانسحاب منها، بعد دفع الالتزامات المادية لسنة النشاط الجارية وفق المادة الرابعة منه. في حين أقرت المادة الثانية حرية تكوين الجمعيات، والانسحاب منها، دون تحفظ، فكل جمعية حرة في تنظيم عملها بأن تحدد بنفسها قوانين نظام نشاط أعضائها، لتحقيق غرض قانوني وجماعي، واشترطت المادة

[1]- محمد قن، مرجع سابق، ص ص 33-34.

[2]- محمد قن، مرجع سابق، ص 34.

الثالثة مخالفة القوانين الفرنسية والآداب العامة والمس بوحدة الجمهورية والطابع الجمهوري للدولة. وحددت عقوبات مخالفة شروط إنشاء الجمعيات بغلق وحل الجمعيات ومصادرة ممتلكاتها وفرض غرامات متفاوتة ما بين (2000) إلى 600000 فرنك وحبس عناصرها لمدة ما بين (6 أيام إلى سنة) وفقا للمواد 7، 8، 9.

أما من ناحية الشخصية القانونية للجمعية، فإن قانون 1901 اعترف بالأهلية لفائدة الجمعيات المصرح بها، وفقا للمادة العاشرة. كما حددت المادة الخامسة من القانون كيفية إنشاء الجمعيات والشروط الواجب توفرها كتحديد الإعلان عن إنشاء الجمعية وإسمها وموضوع نشاطها ومقرها والوثائق الواجب توفيرها وقانونها الأساسي.[1]

ثالثا: أهم أصناف الجمعيات

وضع قانون 1901 ثلاثة أصناف من الجمعيات:

1- جمعيات غير مصرح بها

وفقا للمادة الثانية من قانون 1901، فإن الجمعيات غير المصرح بها هي جمعيات حرة شرعية، لا يعلن عن إنشائها ولا تتطلب موافقة السلطات الإدارية ولا إجراءات إدارية ولا يصرح بها، ولا تملك أية شخصية معنوية ولا ذاتية قانونية، تهتم بأنشطة تطوعية محدودة، وتعرف الجمعية فقط بأعضائها المتفقين فيما بينهم على عقد مشترك، ويمكن لأعضائها تنظيم جمعيتهم بحرية، ولا يجوز للجمعية إبرام عقود مختلفة أو الحصول على أموال، عدا الاشتراكات أو الديون أو الهدايا والتبرعات والموروثات والعقارات، أو فتح حساب مصرفي، أو أهلية التقاضي، ولكنها معرضة للحل إذا ما طلب ذلك، كل من له مصلحة أو وزارة الداخلية. [2]

2- جمعيات مصرح بها

[1]- محمد قن، مرجع سابق، ص 35.

[2]- نفسه، ص 36.

تعتبر الجمعيات المصرح بها الصنف الأكثر شيوعا؛ يعلن عن إنشائها لدى الجهات المختصة، بأن يودع مؤسسوها بمقر الولاية المتواجدة بها أو بمقر الدائرة للمقر الاجتماعي للجمعية، ملفا يتضمن تصريحا كتابيا ونسختين من القانون الأساسي للجمعية واسمها واسم رئيسها ومجال نشاطها والغرض من إنشائها وتكوينها وقائمة مسؤوليها، وينشر التصريح في الجريدة الرسمية وسجل العقود الإدارية. وبمجرد تشغيلها، تعلن جمعية مسجلة ومصرح بها وذات أهلية قانونية، وتتمتع بشخصية معنوية. ولها الحق في رفع الدعاوى القضائية والحصول على الإعانات الممنوحة من الدولة واشتراكات الأعضاء المنخرطين، دون قبول الهبات والوصايا. وهذا الصنف من الجمعيات يمكنه دون ترخيص خاص، الحصول على عقارات تخضع للشكليات المنصوص عليها في المادة الخامسة. تتمتع الجمعية المصرح بها بامتيازات مادية، كأن توقع عقود توظيف وإيجار، مع موردين وتحصل على قروض، وتفتح حساب بنك.

تحضر الجمعية أمام جميع المحاكم المدنية أو الجنائية أو الإدارية، للدفاع عن مصالحها، وقد تنسق مع السلطات الإدارية خاصة في مجال حماية البيئة، وقد يكون لها نشاطا مربحا اتجاه أعضائها ببيع كتب، ومنتجات مع شعار الجمعية. [1]

3- جمعيات ذات منفعة عامة

جمعيات مصرح بها ذات منفعة عمومية أو مصلحة عامة، تخضع إلى عدد من الإجراءات التي تحددها المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي الصادر في1904/08/16 المتعلق بكيفية تطبيق قانون الجمعيات، والذي يمنحها الأهلية القانونية الكاملة ويسمح لها بالحصول على الهبات والعطايا. كما يجب أن يكون لها هدفا يخدم المصلحة العامة وأن تقوم بأعمال مفيدة في مجالات خيرية متنوعة، فضلا عن حماية المواقع والمعالم الأثرية

[1]- محمد قن، مرجع سابق، ص 36.

والتضامن الوطني. ولا يمكن أن يكون لها أغراضا سياسية، دينية أو اقتصادية، ولا يقل عدد أعضائها عن مائتي عضو. [1]

يحتوي قانونها الأساسي على اسم الجمعية، وموضوع وفترة نشاطها، ومقرها الاجتماعي، وشروط انضمام واستبعاد الأعضاء، وقواعد تنظيم وتشغيل وحل الجمعية. وحين تتوفر الشروط السابقة، يصدر مجلس الدولة مرسوما يعترف بمقتضاه بصفة النفع العام لهذه الجمعية، التي تصبح ذات شخصية معنوية وأهلية قانونية كاملة. يحق لها أن تقوم بجميع الأعمال الجائزة قانونا، ما لم ينص عقد تكوينها على خلاف ذلك. ولا يمكن حلها إلا عن طريق القضاء. لذلك يمكن الإشارة أنه في حالة الحل الإرادي أو الإجباري للجمعية، فإن أملاكها تصفى حسب القانون الأساسي، أو حسب القواعد المتخذة في آخر جمعية عامة.

ونخلص أن قانون الجمعيات جاء بعد مسار طويل من الصراع بين الفئات الاجتماعية والسلطة الفرنسية، منذ القرن السابع عشر حتى مطلع القرن العشرين، حين وصل الجمهوريون الليبراليون لحكم فرنسا، أين افتك المواطن الفرنسي حقه المشروع في التمتع بإحدى الحريات الدستورية، ألا وهي حرية إنشاء الجمعيات، وفق قانون1901/07/01. [2]

[1]– نفسه، ص 37.

[2]– محمد قن، مرجع سابق، ص 37.

خلاصة الفصل:

يمثل قانون 01 جويلية 1901 منعطفا حاسما في ترسيخ مبدأ حرية تكوين الجمعيات، باعتباره أحد أهم مظاهر الحريات العامة المستمدة من مبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789. وقد جاء هذا القانون نتيجة مسار طويل من الصراع بين النزعة التقييدية والانفتاح التدريجي، إلى أن تم إقراره نهائيا بعد نقاشات برلمانية مكثفة داخل المؤسسات التشريعية الفرنسية.

وقد وضع القانون إطارا قانونيا منظمًا للعمل الجمعوي، من خلال تعريف الجمعية كاتفاق غير ربحي، وتكريس مبدأ الحرية في تأسيسها، واعتماد نظام التصريح بدل الترخيص، مع تحديد شروط التنظيم والقيود والعقوبات، إلى جانب الاعتراف بالشخصية المعنوية للجمعيات، بما يضمن لها ممارسة نشاطها في إطار قانوني واضح.

وعلى الصعيد الجزائري، استغل هذا القانون من طرف النخب المحلية لتأسيس جمعيات ثقافية وتربوية وفنية، شكلت فضاء للحفاظ على الهوية الوطنية، ونشر الوعي الثقافي، ومقاومة الاستعمار بأساليب سلمية. وقد أسهمت هذه الجمعيات في تنشيط الحياة الفكرية وتهيئة الأرضية لبروز الحركة الوطنية الجزائرية.

وبذلك، لم يكن قانون 1901 مجرد نص تنظيمي، بل أداة قانونية فعالة ساهمت في تطور العمل الجمعوي وترسيخ الحريات، سواء في فرنسا أو في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

الفصل الثاني: الجمعيات الفرنسية العلمية

تمهيد:

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية بروز عدد كبير من الجمعيات العلمية والثقافية ذات الطابع الأوروبي، التي لعبت دورا مهما في إنتاج المعرفة حول المجال الجزائري وتنظيمه وإعادة تشكيله وفق الرؤية الاستعمارية. وقد تنوعت هذه الجمعيات بين أثرية وجغرافية واستكشافية وثقافية، غير أنّها كانت في مجملها مرتبطة بالمشروع الاستعماري الفرنسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال دعم البحث العلمي الميداني، أو إنشاء المتاحف، أو توظيف النشاط الثقافي والسياحي في خدمة التوسع الاستعماري.

وفي هذا السياق، لم تكن هذه الجمعيات مجرد فضاءات علمية محايدة، بل شكلت أدوات معرفية وثقافية ساهمت في فهم المجتمع الجزائري والتحكم فيه، من خلال جمع المعطيات عن تاريخه وجغرافيته وآثاره، وإعادة تقديمه ضمن تصورات تخدم الخطاب الاستعماري. كما امتد نشاطها إلى مختلف مناطق البلاد، خاصة في الشمال والشرق والغرب، بما يعكس استراتيجية استعمارية قائمة على التوسع المعرفي والتنظيمي للمجال الجزائري.

أولا: الجمعيات الأثرية

أدركت فرنسا أهمية تعميق المعارف الأثرية والتاريخية المتعلقة بإفريقيا الرومانية، لذلك ساهمت في نشر البحوث في السنوات الأولى من عمليات الغزو.

وما ساعد على ذلك الاستكشافات العلمية للجزائر التي من خلال ما توصلت إليه تم وضع فهرسة للعديد من الآثار ذات الأصول المختلفة.

تأسست الجمعية الأثرية في قسنطينة في سنة 1852م، ومن مؤسسيها العقيد كروللي والمستشرق شيربونو، وكانت لها مجلة موسومة بالحولية (أنوير) منذ سنة 1853م، ثم غيرت اسمها في 1864م إلى مجموعة روكاي للبحوث والمذكرات. [1]

وبعد أن انطلقت جديا التنقيبات والبحوث الأثرية خلال سنة 1855، وجه رسالة (الجينرال راندون (Randon)) إلى (بربروجير (Berbrugger))* بتاريخ 6 جويلية 1855، يعبّر من خلالها عن أمله في الإقبال على تأسيس عدة جمعيات للآثار والتاريخ، والتي سوف تقوم بدور مفيد لإعادة إحياء التاريخ الروماني.

---

[1]– خديجة بورني، محمد قمانة، المجتمع المدني الفرنسي في الجزائر خلال فترة الاحتلال– الجمعيات العلمية أنموذجا– ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد21، عدد 03، جامعة أحمد دراية– أدرار–، الجزائر، 2022، ص 122.

* أدريان بيربر وجير (Berbrugger 1801– 1869): يعد من أبرز الباحثين الفرنسيين في علم التاريخ والآثار والحفريات الأثرية، جاء إلى الجزائر سنة 1834 برفقة الجنرال كلوزيل لأنّه كان كاتبه الخاص، اهتم بجمع المخطوطات الجزائرية القديمة، إذ كان يرافق الحملات العسكرية الفرنسية على المدن، وقد جمع الكثير من المخطوطات، حيث جمع حوالي 800 مخطوطة عندما صاحب الفيلق الثاني الذي غزى مدينة قسنطينة سنة 1837، إنّ هذا العمل يندرج في إطار المهمة التي كلفته بها الإدارة الاستعمارية، ففي سنة 1835 كلفه الحاكم العام الجنرال كلوزيل رسميا بإنشاء المكتبة العامة الجزائرية.

لقد قام المستشرق بيربروجر بدور كبير للإدارة الاستعمارية في الجزائر من خلال كتاباته وأبحاثه ودراساته عن الجزائر والتي تم نشرها في المجلة الإفريقية وهذا ما قاله عنه زميله المستشرق شيربونو الذي خلفه في رئاسة الجمعية التاريخية الجزائرية سنة 1869: " لقد سخر أجمل سنوات عمره وذكائه من أجل انتصار مستعمرتنا".

ينظر: إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 136، 137.

وقد ساهم الضباط والعسكريون بكتاباتهم في نشاط هذه الجمعية، حيث كانت التقارير التي تصف المدن التي احتلها الجيش الفرنسي غنية بالمعلومات حول المعالم الأثرية، وترك هؤلاء بصماتهم في المجال الأثري، نذكر من بينهم الطبيب " لويس قيون" (L. Guyon)، الذي كان عضوا في الجمعية الأثرية لإقليم قسنطينة، الذي نسخ 14 نقيشة نشرها في جريدة (Le Monite Algerien) بتاريخ 27 جويلية 1838.[1]

كما أنّ أمين الجمعية شاربونو (A. herbonneau) اكتشف سنة 1853، نقيشة خلّفها شهداء المسيحية بمستوطنة " كيرتا"، حيث تطرّق لها في مقالته التي نشرها في مجلة الجمعية الأثرية لإقليم قسنطينة بعنوان " قسنطينة وأثرياتها" (Constantine et Ses antiquités).

حيث وصف المعالم الأثرية التي شاهدها عندما زار أحياء المدينة، كجسر القنطرة قبل تدميره سنة 1857، وقبر الصائغ "بريكيليوس" (Praeciliius)، والقناة المجهولة الناقلة للمياه، إلى جانب الخزانات والفسيفساء، ونقيشتين إهدائيتين عبارة عن قاعدتين لتمثالين أحدهما للمعبودة "فونيس" (Venus) والآخر لمعبودة "وئام مستوطنة كيرتا" بقايا معبد الكابتول، وأقواس النصر، وستة أعمدة متناثرة ذات تيجان كورنيشية.[2]

وأيضا نشر في العدد الرابع من مجلة الجمعية الصادر ما بين 1858– 1859، مقالة جاء فيها وصف لمئة وأربعين مصباحا جنائزيا رومانيا عثر عليها بمقبرة "كودية غني"، زيادة على نشره لأربعة نقوش لاتينية مكتشفة. وقد قام الدكتور " لوكلارك" (Leeler) الأمين العام للجمعية باكتشاف العديد من الآثار من خلال الحفريات التي أنجزها فيما بين سنوات 1836–1865، تضمنت ما يلي:

---

[1]– زهرة خضار، الجمعيات الثقافية والدينية الفرنسية بوهران 1878– 1954 نشاطها ومواقفها، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران1– وهران–، الجزائر، 2019– 2020، ص 55.

[2]– نفسه.

– 75 نقيشة لاتينية تنتمي إلى عوائل المعمرين الأوائل من اليولياني والسيتياني في العهد الروماني فيما بين سنة 44– 46 ق. م.

– العثور على 4 نصب بونية و18 نقيشة لاتينية، والقبور.

– عدد كبير من القطع الفخارية المسطذحة.

– العثور على 6 نقوش، ومصابيح، ومزهريات، ومدمعيات وأجزاء لقطع فخارية وزجاجية.[1]

– ثلاث طبقات أثرية، أحدها له علاقة بتاريخ مستوطنة " كيرتا"، احتوت على مخلفات أثرية رومانية، احتوت على 51 نصب، ومصابيح، ومزهريات، ومدمعيات زجاجية، وبقايا الأعمدة، وتيجان كورنيشية، وبعض القطع الذهبية.

وقد كان للجمعية الأثرية لإقليم قسنطينة إسهامات علمية كبيرة في مجال علم الآثار بفضل جهازها الإداري والعلماء المؤسسين لها واهم ما أنجزوه من حفريات وبحوث التي كانت تنشر عبر مجلتها العلمية.[2] كما ركزت مجلة الجمعية على الاهتمام تام بالآثار الرومانية والبقايا الكبيرة التي خلفتها الهيمنة القرطاجية والنوميدية والعربية الموجودة في مقاطعة قسنطينة. [3]

إلا أنّ الواضح والملفت إلى الانتباه هو ذلك الاتجاه والنظرة الدونية للآثار الإسلامية من فيبل "هيري" هذه المحلية وخير دليل لذلك تناولها لقصر أحمد باي وصالح باي، بشكل سطحي دون إعطائهم حقهم للدراسة بل ونظرت إليهما نظرة احتقار هي الوريث الشرعي لهذه الأرض والجزائريين مغتصبين هذه الأرض ويمكن أن يدمر العمران الذي قاموا

[1]– زهرة خضار، مرجع سابق، ص 56.

[2]– نفسه.

[3]– بشرى بخيتي وآخرون، اللجنة العلمية لاكتشاف الجزائر ودورها في الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم تاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور– الجلفة–، الجزائر، 2022/2021، ص 18.

ببنائها والتخلص من أثارها حيث لم يكن أفراد الجيش يؤدون المهام العسكرية بل كانوا مهتمون أيضا بالتنقيب على الآثار الرومانية.

وفي الستينات في القرن التاسع عشر للميلاد ظهر عدد من الكتاب المهتمين بالعهود الإسلامية أمثال " فيسار "الذي اهتم بالعهد العثماني بالقسنطينة والانرنست ميليسه الذي كتب عن المراءة والملكية عند المسلمين وقبلهم الذي اهتم بالعهدات الجزائرية من كتابه نجد "شاربونو" الذي نشر 31 مقال ضمن 21 عدد وفيرو نشر 19 مقال.[1]

ومن بين الموضوعات المنشورة فيها خلال 20 سنة 1853 و1876 نجد 80% منهم تتعلق بالآثار الرومانية والبعض فقط كان بوبر وكيفين وبوثيقين وضمت 80 مقالة منشورة نجد 15% تتعلق بالتاريخ والانثروغرافيا و3 أرباح تقوم على المواد العربية والشرقية ومن قانون الأرض 1863 فنشطت البحوث الميدانية التي تهتم بالأملاك وغيرها وأول مجلة في المغرب العربي كله أصبحت القضايا التي أثارتها موجودة في مغلف الكتب والصحف وبالدليل السياح وهو ماساعد على هيمنة الاستعمارية في الجزائرية ثم في المغرب العربي كله. [2]

ومع تطور النشاط الأثري للجمعيات العلمية الفرنسية، انتقل الاهتمام من البحث والتنقيب إلى تنظيم وحفظ المعطيات الأثرية، وهو ما أدى إلى بروز المتاحف الأثرية كمؤسسات داعمة لهذا التوجه.

- متحف الجزائر:

سعت الجمعية لدراسة المجموعات الأثرية التي أقتنيت بطرق مختلفة من طرف "بربروغر" أثناء الحملات العسكرية عبر مختلف ربوع الجزائر بصفته أول من سعى لتأسيس متحف الجزائر الذي تأسس سنة 1838م، بالإضافة للنشاطات الميدانية على مستوى عمالة الجزائر من قبل بعض أعضاء الجمعية بإجراء الحفريات في عدة مواقع

[1]- بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

[2]- نفسه، ص 19.

أثرية التي نتج عنها كم هائل من المكتشفات الأثرية، والتي أضيفت لمكتبة متحف الجزائر.

بعد تعيين "بربروغر" محافظ للمتحف في الفترة الممتدة 1835- 1869م خصصت ميزانية سنوية قدرت ب 10.000 فرنك بإشراف من وزارة الأشغال العمومية منذ سنة 1848م، وأضيف قسم التاريخ الطبيعي بجانب قسم الآثار القديمة، وخصصت 3000 فرنك لمشتريات الكتب والتحف الفنية، وهي الفترة التي أعتبر فيها المشير "راندون" المتحف بالمتحف المركزي والمخزن الرئيسي، ونقطة اجتماع أكبر عدد من الآثار الشاملة للعملات الثلاث، والذي أصبح بعدها متحف الجزائر بعد التحولات التي عرفها منذ تأسيسه. وبتنصيب الحاكم العام للجزائر "جولي كامبون" وتعيين "روني دو لابلونشار" كمفتش للآثار بالجزائر سنة 1889م، استطاع هذا الأخير رفقة "جورج ماري" بجمع ما نجا من المزاد العلني للمعرض الدائم، وضمه إلى القسم القديم، حيث تم نقل جميع القطع الأثرية لقصر "مصطفى باشا"، وكانت هذه هي النواة الأولى للمتحف الوطني للآثار القديمة الجزائرية بعد تهيئته، أسس المتحف بتاريخ 05 ديسمبر سنة 1892م، ودشن وافتتحت أبوابه في 19 أفريل سنة 1897م من طرف الرئيس الفرنسي "فليكس فور".[1]

كما أثري المتحف بالقسم القديم بمكتشفات جديدة خلال الحفريات التي أجريت في مواقع مختلفة: تيمقاد 1880م، وتازولت 1883م، وشرشال 1886م، وتيبازة 1881م، وتبسة 1898م وغيرها، كما أضيف إليه قسم ما قبل التاريخ، أعد مصنف متحف الجزائر في الفترة الممتدة 1892- 1899م.

- متحف قسنطينة:

[1]- يمينة شيبان، الجمعيات العلمية الجهوية ودورها في تأسيس المتاحف الأثرية بالجزائر خلال القرن 19م، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد07، عدد 01، جامعة غيليزان، الجزائر، 2021، ص ص 351، 352.

كوّنت أولى المجموعات الأثرية للمتحف أثناء بناء المدينة الجديدة بمدينة قسنطينة، حيث قامت المصالح المعنية للجمعية بجمع النقوش الكتابية، وعملت على تأسيس متحف سنة 1855م، كما أنّ تأسيس متاحف كان على شكل مخازن في الأماكن العمومية، تعود فكرة تأسيس المتحف حين أرسل "بربروغر" إلى قسنطينة في مهمة علمية سنة 1837م، وأعد خلالها تقريرا جاء في مختصره ضرورة الاهتمام بالمعالم الأثرية، وضرورة إثراء متحف الجزائر بكل ما له علاقة بالعلوم الطبيعية وبقايا الفنون العتيقة.[1]

تركز عمل الجمعية على إيقاف عمليات نقل التحف الأثرية القديمة لمكتبة متحف الجزائر ولجناح الجزائر بمتحف اللوفر بباريس، وذلك بصدور قرار من طرف الحاكم العام "راندون" لتأسيس متحف محلّي وجهوي بقسنطينة لاستقطاب الآثار القديمة التابعة لعمالة قسنطينة، وتوال على إدارة المتحف كل من: "بوول" سنة 1878م، "أرقيل"، "برودوم" في سنة 1882م، و"هنقلي أليس" سنة 1903م.

اعتبرت أولى المجموعات الأثرية والأرشيفية النّواة الأولى للمتحف، الذي استحدث سنة 1852م من طرف ثلاث أعضاء من الجمعية على رأسهم "رونييه روني" والكولونيل "كرولي" و"أغسطت شاربونو"، أضيف للمتحف مجموعة جديدة ومهمة سنة 1855م بقرار من رئيس المجلس البلدي "سيقوي بليباليكس" الذي خصص 10 آلف فرنك لشراء مجموعة الآثار القديمة الخاصة بـــ"كوستا لازار"، وهذا الأخير سمّى المتحف بمكان "الآثار القديمة الإفريقية"، تتكون مجموعته من بقايا هامة تعود للفترة القديمة، بالإضافة للمجموعة الأثرية المحلية المسترجعة من مدينة قسنطينة.[2]

كما طرحت الدعوة على وسط المجتمع بكل فئاته في مدينة قسنطينة، والتي نتج عنها مجموعة أثرية ثرية، ولضيق المكان تقرّر تحويل المتحف لقاعة بنيت أمام مكتبة البلدية وافتتحت في فيفري من سنة 1861م، وفي السنة نفسها تم نشر أكثر من 700

[1]– يمينة شيبان، مرجع سابق، ص 353.

[2]– نفسه، ص 354.

مقال أضيفت لمصنف المتحف بمجلة أنوير، وقسّم حينها المتحف إلى ثلاث مجموعات المجموعة رقم 01 المسكوكات والميداليات، المجموعة رقم 02 الآثار القديمة الرومانية والإفريقية، المجموعة رقم 03 التاريخ الطبيعي، والآثار المحلية.

كما شهد المتحف تطورا ملحوظا بعد تنصيب القائد العسكري برودوم"، حيث أعاد تنظيم المجموعات المتحفية، والقيام بعمليات الجرد في سجلات مخطوطة باليد، وفي إطار انجاز مشروع بناء البلدية الجديدة شغل المتحف قاعة ضيقة سنة 1892م، ووزعت المقتنيات المتحفية بطريقة عشوائية وأعيد تقسيم المجموعات المتحفية.[1] ويقول غوسطاد حفيد اوناست إنّ الجمعية الأثرية بقسنطينة قد دامت 104 سنوات ونشرت 100 مجلد ضخم مجلاتها وشارك فيها عدد كبير من الباحثين والكتاب منهم ستيفان ومريو وغيرها.[2]

ثانيا: الجمعيات الجغرافية

تأسست الجمعية الجغرافية بالجزائر سنة 1821م التي ركزت جميع أبحاثها على جغرافيا المناطق الإغريقية و العربية من خلال الرحلات التي تمت خلال الفترة الحديثة، وقد كان تحت تصرف لجانها كل الأبحاث والكشافات الجغرافية التي قام بها الفرنسيين، والتي كانت مدعومة ماديا وبشريا من طرف الدولة الفرنسية آنذاك.[3]

ثم تأسست جمعية باسم الجمعية الجغرافية لإقليم وهران سنة 1878م من طرف الضابط البحري تروتباس، وكغيرها من الجمعيات العلمية، فقد اهتمت هي الأخرى بالبحث عن الآثار والنقوش الرومانية القديمة وبالتحديد الجنوب والغرب الجزائري والمغرب الأقصى كما اهتمت بقضايا الصحراء، ما يعكس ارتباطها بالأهداف الاستعمارية الفرنسية فأعلنوا بذلك تأسيس الجمعية، ومن ذلك فقد قاموا بتحديد مسؤولياتها العلمية المتمثلة في دراسة ونشر التراث الأثري بإقليم مقاطعة وهران وإنشاء مجموعة Recueil

[1]– يمينة شيبان، مرجع سابق، ص 354.

[2]– بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

[3]– خديجة بورني، محمد قمانة، مرجع سابق، ص 120.

وذلك لطبع الأعمال التي يقوم بها الأعضاء لتصدر بدورها مجلة أسمتها نشرة Bulletin اهتم من خلالها بالآثار الرومانية، كما قامت من خلالها نشر العديد من المخطوطات المترجمة إلى الفرنسية.[1]

وقد قامت من خلالها بضم أبحاث أعضائها ومراسليها وكل ما تعلق بالمنطقة، إلا أنّه وبحلول السنة 1881م قامت الجمعية بتغيير اسمها جزئيا لتأخذ فيما بعد اسم الجمعية الجغرافية والأثرية لإقليم وهران في 1881م، وكانت لها مجلة باسم (مجلة نشرة)، كما تأسست الجمعية الجغرافية لمدينة الجزائر من طرف العقيد بولیناك سنة 1896م، وقد أنشأت لها مجلة خاصة اهتمت بالصحراء وإفريقيا والجزائر وكتب فيها العسكريون عدة مونوغرافات عن تجارتهم في البلديات والبعثات العلمية التي زاروها، كما كتب فيها المدنيون أيضا أمثال جوزيف ديبارمي دراسات في الأنثروبولوجيا في منطقة متيجة وتطور الحركة الوطنية والنفسية الجزائرية من خلال النصوص الشعبية والفولكلور.[2]

إنّ ما يمكن ملاحظته بوضوح من خلال ما تم عرضه في المعطيات المجدولة، هو تنوع المجالات المكانية التي تتواجد بها الجمعيات العلمية الفرنسية في الجزائر، والتي توزعت على مناطق الشمال والشرق والغرب، وهو ما يعكس سعي الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى توسيع معارفها حول خصائص المجتمع الجزائري وتاريخه، والذي لا يتحقق إلا من خلال تنويع وتخصيص البحوث حول المناطق الجزائرية المختلفة، التي تتسم بالاتساع الجغرافي والتنوع الثقافي،ولم يقتصر نشاط بعض الجمعيات الجغرافية على الدراسات الميدانية فقط، بل امتد إلى إنشاء مؤسسات ثقافية ومتاحف تهدف إلى حفظ وتوثيق الموروث الأثري.[3]

---

[1]– بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

[2]– بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 17.

[3]– خديجة بورني، محمد قمانة، مرجع سابق، ص 122.

قامت جمعية الجغرافيا والآثار بوهران باقتراح من الرائد "دوميات" بتأسيس متحف سنة 1882م، وفي سنة 1884م عيّن محافظا له وأعيد تأهيله، حيث استعان بمختلف فئات المجتمع في اقتناء التحف من خلال الدّعوة التي وجهتها لتأسيس المتحف، بالإضافة إلى استرجاع بقايا أثرية كانت مهددة بالتلف، حيث قسمت إلى مجموعات: قسم الآثار: ويضم الفترة النوميدية، وفترة ما قبل التاريخ والاثنوغرافيا، والمجموعة المحلية، والمنحوتات والتماثيل، والرسومات الطبيعية والصخرية وقسم التاريخ الطبيعي، كما قامت الجمعية بكراء مستودع من بنايات المستشفى المدني القديم لتأسيس المتحف لمدة مؤقتة وتحمّلت تكاليف تهيئته، وبتاريخ 05 مارس من سنة 1885م تأسس المتحف، ولضمان حمايته أصبح تابع للبلدية، وسمّي بـــ "المتحف البلدي لمدينة وهران"، بصدور قرار من محافظ المقاطعة الإدارية للعمالة بإشراف وزير الأشغال العمومية والفنون الجميلة في 05 نوفمبر سنة 1885م، وفي السنة نفسها صدر قرار آخر ينص على تعيين الرائد "دوميات" كمحافظ للمتحف، وفي سنة 1891م تحوّل مقر المتحف إلى بناية أخرى وهي في الأصل كانت مدرسة متعددة التخصصات، واستغلت كمتحف، اتخذ متحف مكانته المحلية سنة 1891م وفتح أبوابه لاستقبال الزوار.[1]

قرر الرائد "دوميات" أن يظل المتحف مستقرا بالمدرسة 26 أفريل سنة 1898م، حيث قرر المجلس البلدي بقيادة "قوبرت" في 04 ماي سنة 1898م بتغيير اسمه إلى "المتحف البلدي دوميات"، كما ازدادت نسبة المقتنيات المتحفية وتنوّعها، ويرجع ذلك للحفريات الأثرية المنجزة على مستوى عمالة وهران.

ثالثا: الجمعيات الاستكشافية

لقد تعددت الجمعيات العلمية والثقافية الفرنسية في الجزائر المستعمرة وكانت في بداية الأمر تحت إشراف العسكريين الذين كانوا يجمعون المعلومات عن أرض الجزائر

[1]– يمينة شيبان، مرجع سابق، ص 355.

ومكانها في مختلف الميادين حيث كانوا يقومون بنشرها في المجالات والنشريات التي تؤسسها هذه الجمعيات كما كانت هناك جمعيات أخرى ذات طابع ثقافي اجتماعي أسسها بعض الفرنسيين والمعمرين من أجل ممارسة هويتهم أو ربط علاقات فيما بينهم ومحاولة إحياء ثقافة التي تتميز بها المناطق التي قد مر منها سواء في أوروبا أو فرنسا الأم.[1]

كما أن نشاط هذه الجمعيات الاستكشافية لم يكن علميا فقط، بل ارتبط أيضا بالسياق العام للاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن أبرز هذه الجمعيات: الجمعية الجغرافية بباريس التي تأسست سنة 1821م، والجمعية الجغرافية لإقليم وهران التي تأسست سنة 1878م، والجمعية الجغرافية والأثرية لإقليم وهران سنة 1881م، والجمعية الجغرافية بمدينة الجزائر سنة 1896م، حيث استُخدمت المعطيات التي جمعت في الميدان مثل الخرائط والتقارير الوصفية في فهم المجال الجزائري وتنظيمه. وقد ساهم هذا العمل في توفير معلومات دقيقة عن المناطق والطرق والموارد، وهو ما جعل هذه الجمعيات تؤدي دورا عمليا إلى جانب دورها العلمي، خاصة في دعم الإدارة الاستعمارية خلال تلك الفترة.[2]

رابعا: الجمعيات الثقافية

كانت إسهامات الجمعيات المهتمة بتثقيف الأوروبيين بمدينة وهران معتبرة إذ لم نجد الوثائق الكافية للوصول إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بمواقفها، وبما أنّ هذه الجمعيات الثقافية الفرنسية، فقد قدمت نشاط ثقافي خلال فترة الاحتلال، فإنّها كانت تعمل لصالح الاستعمار، كما ظهر موقف جمعية الصداقة للفنانين الأفارقة فرع وهران في مساندتها

[1]– بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 16.

[2] – Charles–Robert Ageron, Histoire de l’Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1979, p 115

ودعمها للاستيطان، حيث كانت تسمح بمشاركة فرق اللفيف الأجنبي في التظاهرات التي كانت تشرف عليها.[1]

وقد برز موقفها في إقامة تظاهرات بمناسبة الأعياد مثل مهرجان رأس السنة الميلادي كما أنّها كانت جمعية تسعى لنشر الثقافة الفرنسية بمدينة وهران من خلال المعارض الفنية التي تبرز طبيعة وطابع الثقافة الفرنسية وبالتالي فإنّها جمعية تخدم المصالح الفرنسية وتعمل على إنجاح مشروع الفرنسية بوهران.

1- جمعية الفنون:

فقد تجسد موقف جمعية المعهد البلدي للفنون الجميلة من خلال تدعيم السياسة الثقافية الفرنسية في وهران وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية والمعنوية للفنانين الفرنسيين وكذا نشر الفنون الفرنسية داخل المجتمع وقد كانت الجمعيتين وسيلتين من وسائل الاستعمار من أجل تمرير الثقافة الغربية عن المجتمع الجزائري الإسلامي.[2]

2-جمعية لويس لوميار:

ظهرت جمعية لويس لوميار* Association Louis Lumiere إلى الوجود سنة 1949، بموجب قانون الجمعيات الصادر في أول جويلية 1901، وحسب ما جاء في المادة الثالثة من دستورها فإن مقرّها يقع بمدينة وهران، 16 شارع دوصال (Rue de Salle)، ولكن هذا العنوان ليس مستقرا لأنّه بإمكان الأعضاء تغييره إذا استلزم الأمر، كما أنّ الأعضاء المنضوين تحت هذا التنظيم بإمكانهم أن ينفصلوا عنه في أي وقت

[1]- بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

[2]- بشرى بخيتي وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

* **لويس لوميير** (Louis Jean Lumière)هو مهندس ومخترع فرنسي، وُلد في 5أكتوبر 1864 بمدينة بيزانسون بفرنسا، وتوفي في 6 جوان 1948 بمدينة باندول .يُعتبر أحد أبرز رواد التصوير الفوتوغرافي والسينما في العالم، وارتبط اسمه بشكل وثيق بأخيه أوغست لوميير ضمن ما يُعرف بـــ "الأخوين لوميير "اللذين يُنسب إليهما تأسيس السينما الحديثة.

أرادوا، ولكن شرط أن يدفعوا كل اشتراكاتهم السابقة والمتأخرة، وأيضا خلال السنة الجارية، كما تذكر المادة الرابعة من دستور الجمعية أنّه " كل نشاط سياسي حزبي ممنوع داخل الجمعية".[1]

وقد جاء في المادة الخامسة من هذا الدستور توضيح حول الأعضاء، إذ حدّدت الجمعية عدة أصناف من الأعضاء، منهم:

1- الآباء الذين كانوا يدفعون اشتراك قدر بألف فرنك في كل سنة، إما دفعة واحدة، أو يقسم إلى قسمين، حيث كان الأب يدفع مئة فرنك.

2- الأطفال كانوا يدفعون عشرة فرنك كلما كانوا يشاهدون عرض سينمائي تربوي.

يبدو أنّ الجمعية وضعت قوانين نوعا ما صارمة من أجل الانضمام إليها، فقد جاء في المادة السادسة من دستورها أنّه حتى يتمكّن أحدهم من الانضمام إليها، يجب أن تكون تربطه علاقة صداقة مع عضوين سابقين في الجمعية، إضافة إلى موافقة لجنة الجمعية عليه.

ونظرا لأهمية اللجان المتخصصة في مجال الثقافة التابعة للجمعية، فإنّها أقدمت على تشكيل لجنة إلى جانب اللجنة المسيّرة للجوانب الإدارية، هذه اللجنة يتم اختيار أعضاءها بناء على خبرتهم وثقافتهم في مجال السينما، أو الدور الذي قاموا به في الميدان التربوي، حيث تجتمع هذه اللجنة ثلاث مرات في السنة إذا تم استدعائها من قبل لجنة التسيير.[2]

3- جمعية الصداقة للفنانين الأفارقة: فرع وهران

تعتبر جمعية الصداقة للفنانين الأفارقة – فرع وهران، من الجمعيات الثقافية والفنية التي نشطت بمدينة وهران خلال الفترة الاستعمارية، حيث تأسست بتاريخ 27 أفريل 1920، واتخذت من شارع المونقار مقرًا لها. وقد ترأستها مارافال بيرتوان، وضمّ

[1]- زهرة خضار، مرجع سابق، ص 180.

[2]- زهرة خضار، مرجع سابق، ص 181.

جهازها الإداري مجموعة من الفنانين والموظفين والمحامين، كما بلغ عدد المنخرطين فيها قرابة 400 عضو، ما يعكس اتساع قاعدتها الاجتماعية داخل الوسط الأوروبي بالمدينة. [1]

قدمت الجمعية عدة نشاطات فنية وثقافية، وسعت إلى توطيد العلاقات بين أعضائها من خلال تنظيم التظاهرات الفنية والمعارض الثقافية، كما حظيت باهتمام الصحافة المحلية التي تابعت نشاطاتها المختلفة بمدينة وهران، كما أشرفت الجمعية على عدد من المسابقات والمعارض الفنية، من بينها التظاهرة الفنية التي نظمتها بمقر بلدية وهران يومي 2 و3 أفريل 1927، والتي تضمنت مسابقة موسيقية شاركت فيها فرقة اللفيف الأجنبي، إضافة إلى معرض للوحات الفنية.

كما ربطت الجمعية علاقات تعاون مع مدرسة الفنون الجميلة بمدينة وهران، حيث نظمت سنة 1932 معرضا للفن المعاصر بحضور عدد من المسؤولين الاستعماريين، منهم ممثل الحاكم العام للجزائر وعامل عمالة وهران ورئيس البلدية، وهو ما يعكس ارتباط نشاطها بالمحيط الإداري والثقافي الفرنسي. لقد ازدادت وتيرة النشاطات الفنية في سنة 1934، حيث نظمت الجمعية في 3 ماي من نفس السنة، ندوة شاركت فيها السيدة نافاري بيلو بموضوع حول:

« Les deux et quatre pattes ou des bêtes » (L'Éclaireur de l'esprit de Nice)

بمقر المسرح البلدي لمدينة وهران، وبرمجت الجمعية ندوة أخرى على شرف القائد أندرييو (Andriot)، حول " ماريشالات الإمبراطورية"، حيث تم ختام هذه الندوة بمقطوعة موسيقية ووصلات غنائية. وكانت سنة 1936 حافلة بالتظاهرات الفنية الكبيرة حيث

[1] –Charles–Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France (1871–1919), Tome 2, PUF, Paris, 1968, p 280

تجسدت في توزيع الجوائز الأدبية على الأدباء والفنانين الذين قاموا بإنتاج أعمال أدبية في مجال الشعر أو الغناء والإنشاد أو الرقص والموسيقى. [1]

وتشير تقارير الشرطة بمدينة وهران إلى أنّ الجمعية ضمّت عددا من النساء، كما خضعت أنشطتها للمتابعة من طرف الإدارة الاستعمارية، رغم تأكيد الطابع الثقافي والفني لبرامجها. ويتبين من ذلك أنّها ساهمت في تنشيط الحياة الثقافية بالمدينة، وكانت ضمن الآليات التي استُخدمت لترسيخ الثقافة الفرنسية وربط النشاط الفني بالمؤسسات الرسمية الاستعمارية.

4- جمعية السياحة والعمل (Association Tourisme et travail):

مثّلت جمعية السياحة والعمل إحدى الجمعيات التي ساهمت في تنشيط الحركة السياحية بمدينة وهران خلال الفترة الاستعمارية، حيث عملت على التعريف بالمؤهلات الطبيعية والمعالم التاريخية التي تزخر بها المنطقة، من خلال النشاطات الدعائية والرحلات السياحية التي كانت تنظمها. ويبدو أنّ هذا النشاط لم يكن منفصلا عن التوجهات الاستعمارية الفرنسية، إذ ساهم بصورة غير مباشرة في تشجيع الاستقرار الأوروبي وربط صورة المدينة بالمجال العمراني والثقافي الفرنسي[2]. حيث اهتمت مصالح السياحة الفرنسية بمجال السياحة في مدينة وهران، وذلك ما ذكرته بعض التقارير، وقد رصد الأرشيفي وروبير تانتوان في تقرير حرره من أجل الدعاية لجذب السواح. [3]

وقد دعا السواح من خارج الجزائر المستعمرة من أجل زيارة وهران حيث حثهم على زيارة الأماكن التاريخية والأثرية بمدينة وهران منها زيارة حصن سانت كروزو،

---

[1]- زهرة خضار، مرجع سابق، ص ص 174، 175

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 214.

[3]- زهرة خضار، مرجع سابق، ص 177.

ميناء المدينة، وحي اليهود، والباب القديمة التي بناها الإسبان بالقصبة، والمساجد التي بنيت على الطراز المغربي والتركي، وضريح سيدي الهواري، وشوارعها الحديثة.

كما دعا السواح إلى المجيء من أجل التعرف على سكانها، والقيام بزيارات إلى مناطق ومدن قريبة من مدينة وهران مثل: زيارة تلمسان وسيدي بلعباس ومعسكر ومستغانم وتيارت.

يبدو حسب ما جاء في هذا التقرير أنّ السلطات الفرنسية في مدينة وهران وظفت الدعاية السياحية من أجل جلب السواح إلى زيارة الإقليم، والتعريف بالمدينة.

نستنبط من خلال هذا التقرير أنّ المجال السياحي كان حاضرا كوسيلة من وسائل الدعاية الفرنسية في وهران، وهذا ما شجع على تأسيس الجمعيات التي كانت تهتم بالسياحة، ومن بين هذه الجمعيات تأسيس جمعية السياحة والعمل بشارع لاباستي بالمدينة.[1]

نظرا لضياع الوثائق الأصلية لجمعية السياحة والعمل فإننا لم نتمكن من معرفة تاريخ تأسيسها، واكتفينا باستغلال الوثائق القليلة التي وجدناها في مصلحة الأرشيف بولاية وهران.

لقد سيرت جمعية " السياحة والعمل" من قبل لجنة تكونت من ما يلي:

- رئيسة هذه الجمعية "برينات إميلي" موظفة بصندوق الضمان الاجتماعي.
- نائب رئيسة الجمعية أريو أنسان" مهندس.
- أمين الجمعية "مارتين روزات" موظفة بفيدرالية الحرف والتجارة.
- نائب أمين الجمعية تواتي إميل موظف بفيدرالية الحرف والتجارة.

إنّ أعضاء هذه الجمعية يتبنون أفكار سياسية يسارية، ولا يظهرون أي نشاط سياسي غير أنّ المناضل السياسي تواتي إميل Touati Emile فإنّه كان من ضمن النشطاء في

[1]- نفسه، ص 178.

الحزب الشيوعي الفرنسي، وقد تم الحكم عليه بالإعدام من قبل حكومة فيشي بسبب نشاطه الدعائي الشيوعي.[1]

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال دراسة الجمعيات الفرنسية العلمية والثقافية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية أنّها كانت جزءًا من البنية المعرفية التي اعتمدت عليها فرنسا في تثبيت وجودها الاستعماري. فقد أسهمت الجمعيات الأثرية في جمع ودراسة النقوش والآثار، مع تركيز واضح على الإرث الروماني وإهمال أو تهميش للآثار الإسلامية، وهو ما يعكس توجيهًا إيديولوجيًا للبحث الأثري يخدم رؤية استعمارية محددة للتاريخ الجزائري.

[1]– زهرة خضار، مرجع سابق، ص 179.

أما الجمعيات الجغرافية والاستكشافية، فقد ساهمت في إنتاج معرفة دقيقة حول المجال الجزائري من خلال الخرائط والرحلات والدراسات الميدانية، مما دعم الإدارة الاستعمارية في تنظيم الإقليم واستغلال موارده. في حين لعبت الجمعيات الثقافية والسياحية دورا في نشر الثقافة الفرنسية داخل المجتمع الأوروبي بالجزائر، وربط النشاط الفني والثقافي بالمؤسسات الرسمية، بما يعزز الحضور الثقافي الفرنسي ويكرس الهيمنة الرمزية داخل الفضاء الحضري، خاصة في مدن مثل وهران.

وعليه، فإنّ هذه الجمعيات لم تكن كيانات مستقلة ذات طابع علمي أو ثقافي صرف، بل شكلت منظومة متكاملة من الأدوات المعرفية والثقافية التي وظفتها فرنسا في خدمة مشروعها الاستعماري، سواء عبر إنتاج المعرفة أو تنظيم المجال أو التأثير في البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في فهم آليات السيطرة الاستعمارية خلال تلك المرحلة.

الفصل الثالث: الجمعيات التاريخية

تمهيد:

في سياق ترسخ الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، برزت الجمعيات التاريخية بوصفها إحدى أهم المؤسسات العلمية التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية بهدف تنظيم المعرفة المتعلقة بالبلاد ودراستها وفق رؤية منهجية تخدم المشروع الاستعماري. وقد ارتبط ظهور هذه الجمعيات بتوجه عام يسعى إلى استثمار البحث التاريخي والإثنوغرافي في فهم المجتمع الجزائري وإعادة بناء معطياته الثقافية والتاريخية ضمن إطار مؤسساتي منظم.

وقد اضطلعت هذه الجمعيات بدور محوري في جمع المخطوطات والوثائق والآثار، والعمل على تصنيفها ودراستها ونشر نتائجها عبر مجلات علمية متخصصة، كان أبرزها "المجلة الإفريقية"، التي شكلت مرجعًا أساسيا للإنتاج التاريخي خلال تلك الفترة. كما استقطبت هذه المؤسسات نخبة من الباحثين والمستشرقين والعسكريين الذين أسهموا في تشكيل خطاب تاريخي متأثر بالسياق الاستعماري وأهدافه المعرفية.

أولا: تعريف الجمعيات التاريخية

لقد أدركت فرنسا منذ اللحظة الأولى لاحتلالها الجزائر أنّ لا احتلال دون السيطرة الثقافية والتعليمية ولذلك سخرت الوفود الثقافية والجمعيات الاستكشافية لفهم شريحة المجتمع الجزائري دينيا وثقافيا واجتماعيا وتعليميا وعليه ثمنت أبحاث العلماء والمختصين في كتب يسهل الاطلاع عليها والأخذ بها.

ومن خلال اسمها التاريخي ذي المفهوم الواسع الذي يهتم بدراسة تاريخ وجغرافية المنطقة لما تحويه من لغات، فنون، علوم خاصة بشمال إفريقيا وتميزها عن المناطق الأخرى لمعرفة المجتمع الجزائري من حيث العادات والتقاليد دون أن ننسى الجانب المادي للحضارة المتمثل في النقوش الأثرية من خلال التنقيبات الأثرية المختلفة. بحيث قامت الجمعيات التاريخية بنشر المخطوطات المحلية والعربية والوثائق الأصلية وتسليط الضوء على تاريخ الجزائر في مختلف عصوره، وشاركت هذه الجمعية في عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات والمجامع التاريخية.[1] كما برز العديد من الكتاب والمؤرخين على رأسهم "بيربروجر" الذي يعد الأب الروحي لإسهامه الفعّال في تطويرها من خلال مقالاته العديدة والمتنوعة وأورد حصيلة المجلة من العدد 1856م إلى 1878م.

أوكلت له مهمة إنشاء مكتبة باعتباره صحفي أو عالم آثار، ومؤرخ ومستكشف برتبة مقدّم في الجيش الفرنسي، خاصة بعد أن أوكلت له مهمة تكوين المكتبة العامة بالعاصمة، ما جعله يتوجه نحو معسكر وتلمسان وحتى قسنطينة للبحث عن المخطوطات العربية ضمن الحملة العسكرية.[2]

---

[1]– أميرة بوسبولة، ربيحة طويل، الاستشراق والمستشرقون في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830– 1930)، مذكرة ماستر في العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة–، الجزائر، 2022– 2023، ص 44.

[2]– زروق جيجيك، اهتمام الكتابات الفرنسية بالمخطوطات المحلية– المجلة الإفريقية أنموذجا–، مجلة رفوف، مجلد3، عدد1، جامعة أحمد دراية– أدرار–، الجزائر، 2015، ص 154.

وجمع حوالي مائتي مخطوط والتي كانت مهداة من طرف الضباط العسكريين أثناء الحملة الفرنسية على قسنطينة 1837م جمع فيها الآلاف من المخطوطات وبرصده للمدن الأخرى تمكن في زمن وجيز من إثراء المكتبة الوطنية بحوالي أربعين ألف مخطوط في شتى المجالات الأدبية ومن مختلف المدن الجزائرية كونه أيضا عمل سكرتيرا للجنرال كلوزال، قبل أن تبدأ الجمعية التاريخية في العمل بصفة رسمية بعث "بيربروجر" بتعليمة لدراسة تاريخ الجزائر، لكن بعد مرور سنين أدرك معظم المنظمين للجمعية لم تكن لهم ميول أو دراية بتاريخ الجزائر، وهذا ما يفسر الدراسات التاريخية الفرنسية في الجزائر في 50 سنة الأولى للاحتلال تتصف بالطابع القصصي الروائي، بعيدة عن المنهج العلمي.

فبعد الجلسات العلمية التي عرفتها الجمعية التاريخية الجزائرية والتي عرفت حضورا مكثفا من الكتاب والمؤرخين والمهتمين بالتنقيب والتحري حول تاريخ الجزائر أثمرت بإعلان "بيربروجر" عن صدور العدد الأول من المجلة في ديسمبر 1856م وفي نفس الجلسة بدأ أعضاء الجمعية في تحديد مواضيع وشكل العدد الثاني.[1]

يتكون أعضاء الجمعية التاريخية من فئتين مختلفتين هما: فئة من الباحثين والمستعربين، وفئة أخرى من العسكريين.

الفئة الأولى: أدريان بيربروجر محافظ مكتبة ومتحف الجزائر رئيسا.

- بريزنيي – Bréznier أستاذ كرسي اللغة العربية بالجزائر.
- ديفولكس –Devoulx مدير الأرشيف العربي بأملاك الدولة (Domaine). [2]

[1]– زروق جيجيك، مرجع سابق، ص 155.

[2]– محمد صاحبي، إطلالة على طرائق تجميع الوثائق الجزائرية مع بداية النصف الثاني من القرن 19م " الجمعية التاريخية الجزائرية أنموذجا"، حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب، مجلد 26، عدد 1، جامعة وهران1 أحمد بن بلة– وهران–، الجزائر، 2023، ص 403.

الفئة الثانية:

- البارون دي سلان المترجم الرئيسي بالجيش وملحق الحكومة العسكرية، نائبا لرئيس الجمعية.
- الماريشال كونت راندون الحاكم العام، مؤسس الجمعية التاريخية رئيسا شرفيا.
- الكولونيل دي نوفو De Neveu النائب الثاني لرئيس الجمعية.

وبقراءة سريعة لوظائف بعض أعضاء "الجمعية التاريخية الجزائرية" نستنتج بأنّ العمل المنوط بها له مبررات عسكرية أكثر منها علمية، حيث يقصد من وراء التأسيس إضفاء الطابع العلمي على بحوث ودراسات الجمعية التاريخية هذه.[1]

ثانيا: تأسيس الجمعيات التاريخية

منذ الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر ورغبة منها في توظيف كل إمكانياتها، أنشأت فرنسا عديد اللجان والجمعيات العلمية، ومنها " الجمعية التاريخية الجزائرية" التي تأسست بمبادرة من الحاكم العام الماريشال "جاك لويس راندون– J L Randon " [2]، على إثر المنشور الذي أرسله بتاريخ 1856/02/22إلى السيد "لويس أدريان بير بروجر– L A

[1]– محمد صاحبي، مرجع سابق، ص 403.

[2]– جاك لويس راندون (1795–1871): رجل فرنسي عسكري سياسي ولد في مدينة غرونوبل ، ينتمي إلى عائلة بروتستانتية ،ملازم أول ، ثم قائد سرب في 1830 ، ،كان وزيراً للحربية حتى أكتوبر 1851. وبالرغم من أنه لم يكن من مؤيدي انقلاب ديسمبر 1851، فقد أيد في نهاية المطاف الامبراطورية الفرنسية الثانية. وفي 1852 عين "كونتا" خلفاً لعمه الجنرال "مارشان Marchand ، عينّه لويس نابوليون خليفةً للجنرال "ألفونس هنري دوتيو" ليصبح لاحقا حاكما عاماً للجزائر (1851– 1858) ، قلّد وسام اللفيف الشرفي في 24 /1853/12 ، ليرتقي إلى رتبة مارشال في 10 /03/ 1856، وبعدها وزيرا للحرب(1859ــ1867)، استكمل احتلال فرنسا لمنطقة القبائل والأغواط وغيرهما . قام بأشغال زراعية واستيطانية ، مات بجنيف سنة 1871 .

– Narcisse Faucon, Le Livre d'Or de l'Algérie, T1, Challamel et Cie Editeurs, Paris ,1889,pp 507–509.

Berbrugger "[1]، يطلب منه تأسيس جمعية لغرض البحث التاريخي.وعقد أول اجتماع للجمعية في1856/03/01 بحضور السادة التالية أسماؤهم: "بيكي- Béquet " المستشار المدني لدى مجلس الحكومة، "بيرارد -Bérard" قابض الختم الخاص، "بيربروجر- Berbrugger"، محافظ مكتبة ومتحف الجزائر،"لويس بريني- L Brenier"،أستاذ اللغة العربية بالعاصمة،"كليرك-Clerc" مترجم عسكري،"ديفولكس- Devoulx"،محافظ الأرشيف العربي لدى الدومين،"إلمور- Elmore" نائب قنصل انجلترا، "شوسبوي-Schouseboe " [2]، مترجم عسكري رئيسي، ملحق بالحكومة العامة، البارون " ماك قوكين دوسلان- M GDeslane"[3] مترجم عسكري رئيسي مشرف على جريدة "المبشر".[4]

---

[1] – لويس ادريان بيربروجر (1801-1869):عالم آثار فرنسي، تقلد عدة مناصب في الإدارة المدنية الاستعمارية منذ 1835منها كاتب الماريشال " كلوزيل"، محافظ مكتبة ومتحف الجزائر، رئيس الجمعية التاريخية الجزائرية والمجلة الإفريقية وعضو اللجنة العلمية إلى غاية وفاته.ألف عددا كبيرا من الكتب والمقالات منها:

-Exploration Scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, 1847.

-Le Tombeau de la Chrétienne , Mausolée des Rois Mauritaniens (1867).

-Traduction et Notes de Topographie et Histoire Générale d'Alger de Diego de Haëdo.

للمزيد أنظر:

- Narcisse Faucon ,op cit , pp65-66.

[2]- يذكر الأستاذ سعد الله أن "لاموريسيار" اختار"شوسبوي" لمرافقة الأمير عبد القادر بعد هزيمته سنة1847، وأمره ألا يفارقه ولا يتركه يغيب عن عينه حتى يركب البحر إلى فرنسا . وسخر نفسه لمصلحة فرنسا ولم يملك مالا ولا ولدا، ومات فقيرا .

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص148.

[3]- ماك قوكين ديسلان (1801-1878) : ولد في بلفاست بإيرلاندا ، انتقل منذ 1830الى باريس لدراسة الاستشراف الفرنسي، عين مترجما رئيسيا لجيش إفريقيا بالجزائر1846،عضو مؤسس للجمعية التاريخية الجزائرية. أشرف على جريدة "المبشر". نشر و ترجم وعلق على "ديوان امرؤ القيس" سنة1837، ترجم أيضا تاريخ ومقدمة بن خلدون عام1867.انظر:

-Narcisse Faucon ,op cit ,p580.

[4]- محمد قن، مرجع سابق، ص 62.

عقد الاجتماع الثاني يوم 1856/03/08، وخلاله انضم للجمعية عضوان جديدان هما المهندس" قالينيي-Galinier "جغرافي قائد خيالة بهيأة الأركان العامة للحاكم العام و "ماك كارتي-M Carty" ، ونتيجة لكون الحاكم العام الماريشال الكونت"راندون" هو صاحب مبادرة تأسيس هذه الجمعية، فقد انتخب بالإجماع كرئيس شرفي للجمعية، ومنه أصبح كل حاكم عام رئيسا شرفيا للجمعية.[1]

حيث تبنت الجمعية التاريخية عدة قرارات منها: [2]

- اعتبار السيد المارشال كونت راندون* الرئيس الشرفي للجمعية.
- تبني مشروع قانون الجمعية الذي يهدف لإبراز تاريخ الجزائر.

في يوم 07 أفريل 1856م يعلن الحاكم العام وبصفة رسمية عن اعتمادها وبداية الشروع في العمل بها، وتحقيق هدفها المنشود والمتمثل في جمع المنشورات والمقالات التي تحوي على تاريخ شمال إفريقيا عامة وتاريخ الجزائر بالخصوص الذي يمتد من الفترة الليبية القديمة مرورا بالعهد التركي إلى بداية الاحتلال الفرنسي، ومن أجل معرفة كل المعلومات المتصلة بتاريخ إفريقيا عامة والجزائر خاصة عن طريق البحث والتنقيب في مراحلها التاريخية المختلفة.[3] وفي 1856/04/07، صدر قرار من الحاكم العام يقضي بتأسيس الجمعية بالجزائر العاصمة، مقرها معهد الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الجزائر.وتشكل مكتبها الأول من الأعضاء التالية أسماؤهم:[4]

الرئيس الشرفي الحاكم العام الماريشال "جاك لويس راندون"، الرئيس الفعلي "أدريان بيربروجر"، نائبه البارون" دوسلان"، الأمين العام "دوكليرك"، وعدد من المترجمين

---

[1]- محمد قن، مرجع سابق، ص 62.

[2]- زروق جيجيك، مرجع سابق، ص 153.

* كونت راندون: عيّن جنرال في 11 ديسمبر 1851م، ووصل إلى الجزائر في 25 ديسمبر ترقى لرتبة مارشال في 16 مارس 1856م، عاد إلى فرنسا في 25 جوان 1858م استقال في 27 جويلية 1858م.

[3]- زروق جيجيك، مرجع سابق، ص 154.

[4]- أبو القاسم سعد الله، أبحـــاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص16.

المدنيين والعسكريين ومنهم النقيب " فرنسوا ادوارد دونوفو– F E De Neveu"، والمتصرف المدني "رولان دي بواسييه"، العقيد "هانوتو"و"بارجيس" والجنرال "دوماس" الذي تولى الشؤون العربية في عهد" بوجو"،....كما ضمت الجمعية العلمية أعضاء من كل ولايات الجزائر و بلدياتها، إضافة إلى المغرب و تونس و باريس. [1]

ولقد كان قرار إنشاء هذه الجمعية في سنة 1856م بحسب "بيربروجر" نفسه بعدما فشلت تجارب الدوريات والصحف التي بدأت في الصدور مع بداية الاحتلال في إعطاء الصورة الحقيقية للبحث العلمي، يقول بربورجر " لقد أسهمت هذه الدوريات في إعطاء لمحات عن البحث العلمي في هذا البلد، غير أنّ النتائج المتوصل إليها لم تكن منظمة تنظيما محكما يؤسس لقواعد بحث علمي حقيقي، وهو الأمر الذي دفعنا في الجمعية التاريخية الجزائرية إلى إنشاء المجلة الإفريقية".[2]

ثالثا: أهداف الجمعيات التاريخية

يمكن إبراز أهم الأهداف التي سعت الجمعيات التاريخية إلى تحقيقها من خلال مجموعة من الأنشطة والدراسات والمهام البحثية التي شكلت الإطار العام لعملها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- طبع كل الأبحاث والدراسات التي يقوم بها أعضاؤها ونشرها في مجلة دورية تصدرها لهذا الغرض تحت اسم "المجلة الإفريقية" (Revue Africaine) تصدر مرة واحدة كل شهرين وجعلت الجمعية التاريخية الجزائرية من هذه المجلة، مجلة تاريخية تهتم بشؤون التاريخ في مجاله الواسع الذي يحتوي على دراسات الأشخاص والحوادث،

[1]– محمد قن، مرجع سابق، ص 63.

[2]– محمد صاحبي، إطلالة على طرائق تجميع الوثائق الجزائرية مع بداية النصف الثاني من القرن 19م " الجمعية التاريخية الجزائرية أنموذجا"، مرجع سابق، ص 402.

والنصب التذكارية ودراسة الأرض، وعليه فهي تهتم بالتاريخ بالمعنى الحقيقي، وقد شكلت هذه المجلة مرجعا مهما للدارسين في مختلف القضايا التاريخية المرتبطة بالمنطقة.

- دراسة كل ما يمت بصلة لتاريخ إفريقيا ولاسيما المعلومات التي تهم الجزائر من العهد اللوبي (الليبي) إلى نهاية العهد التركي.[1]

- التركيز على الآثار والمنقوشات والمنمنمات الرومانية من أجل ربط منطقة شمال إفريقيا والجزائر خصوصا بأوروبا اللاتينية المسيحية، وقد أسهمت العديد من هذه الدراسات والبحوث في وضع برامج التدريس لأبناء المعمرين والقلة المحظوظة من أبناء الجزائريين.

- استخدام كل الوسائل المتاحة للحفاظ على المعالم التاريخية (أقواس النصر، البنايات، الأعمدة).[2]

- التركيز بالدراسة النقدية على كل ما هو إسلامي في الجزائر وبقية المناطق العربية والإسلامية الأخرى، فأمسى الرسول عليه الصلاة والسلام في كتاباتهم "النبي المزعوم".

- ربط وجود العثمانيين بالجزائر والعالم الإسلامي بالجهل والتزمت والفوضى، بل إنّ تاريخ المسلمين عامة والجزائريين خصوصا قد وقع في قبضة المقص الاستعماري، فراح دارسوا المجلة الإفريقية – أو جزء منهم على الأقل- ينددون بما قام به المسلمون اتجاه المسيحيين من سبي وحبس خلال الفترة التي أعقبت سقوط بعض الإمارات الأندلسية في يد المسيحيين.

- كتابة تاريخ المنطقة من منظور استيطاني يجد الجزائريين من تاريخهم وذلك بإتباع الخطوات التالية المبثوثة في ثنايا الدراسات والمقالات، تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي التاريخي بما يخدم المشروع الاستعماري.[1]

---

[1]- عبد الجليل رحموني، دور " الجمعية التاريخية الجزائرية" في تجسيد الغزو الفكري الاستعماري، مجلة دراسات تاريخية، مجلد9، عدد1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2021، ص 205.

[2]- نفسه، ص 205.

– كما حددت الجمعية التاريخية (Association Historque) أهدافها في مقدمة القانون الأساسي لوجودها في طريقة نشر أعمالها وأبحاثها في مجلة، وأما في المادة رقم 27 الخاصة بتسيير الجمعية من الناحية البحثية فتقرر أن تقوم الجمعية بنشر مجموعة بحوث وأعمال يكون الأساس فيها:

1- التقارير المكتوبة من طرف اللجان التابعة للجمعية.

2- المذكرات والأعمال العلمية الأخرى.

3- المذكرات والأعمال العلمية غير منشورة سواء الموجودة بالأرشيف أو في أماكن أخرى.

4- نشر مقالات منشورة في دوريات إفريقية أو أسيوية أخرى ترى الجمعية أنّها مفيدة.

5- تركيبة أعضاء الجمعية التاريخية الجزائرية. [2]

6- الإسهام في إعداد مادة علمية تُدرَّس داخل المؤسسات التعليمية التابعة للإدارة الاستعمارية، بما يخدم تكوين المتعلمين وفق التوجهات الرسمية.

7- جمع وتصنيف مختلف المصادر التاريخية (وثائق، مخطوطات، أرشيف إداري) بهدف بناء قاعدة بيانات تاريخية منظمة تسهّل البحث والدراسة.[3]

---

[1]- محمد صاحبي، إطلالة على طرائق تجميع الوثائق الجزائرية مع بداية النصف الثاني من القرن 19م " الجمعية التاريخية الجزائرية أنموذجا"، مرجع سابق، ص 403.

[2]- محمد صاحبي، المجلة الإفريقية دراسة إحصائية بيبليوغرافية للمخطوطات العربية، مجلة الحوار المتوسطي، ع5، دار الأصول، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013، ص 111.

[3]- عبد الله شريط، الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي: الحركة الفكرية والثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 97

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل، أن الجمعيات التاريخية التي أنشأتها فرنسا في الجزائر خلال القرن التاسع عشر لم تكن مجرد مؤسسات علمية محايدة، بل جاءت ضمن سياق استعماري هدف إلى تنظيم المعرفة التاريخية المتعلقة بالجزائر وشمال إفريقيا واستثمارها في خدمة المشروع الاستعماري.

وقد لعبت هذه الجمعيات دورًا بارزًا في جمع الوثائق والمخطوطات والآثار ودراستها وتصنيفها، ثم نشرها عبر مجلات علمية كان أبرزها "المجلة الإفريقية"، التي شكلت وعاءً أساسيًا للإنتاج التاريخي خلال فترة الاحتلال. كما ساهمت في استقطاب نخبة من الباحثين والمستشرقين والعسكريين الذين ساهموا في إنتاج خطاب تاريخي يعكس رؤية استعمارية في معالجة تاريخ الجزائر.

وبذلك يتضح أن نشاط هذه الجمعيات جمع بين الطابع العلمي الظاهري والوظيفة المعرفية المرتبطة بالسياق الاستعماري، حيث أسهمت في إعادة تشكيل الكتابة التاريخية حول الجزائر وفق توجهات تخدم أهداف الاحتلال الفرنسي.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، يتضح أن الجمعيات الفرنسية العلمية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية لم تكن مجرد مؤسسات أكاديمية ذات طابع بحثي محايد، بل شكلت جزءا من منظومة معرفية منظمة وظفتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في إطار مشروعها الاستعماري الشامل. فقد ارتبطت نشأتها وتطورها بالسياق السياسي والعسكري الذي فرضته فرنسا منذ سنة 1830م، حيث سعت هذه الجمعيات إلى فهم المجتمع الجزائري وتاريخه وجغرافيته وثقافته، ليس من باب المعرفة الخالصة، وإنما من أجل ضبطه وإعادة تشكيله بما يخدم أهداف السيطرة والهيمنة.

وقد أظهرت الدراسة أن هذه الجمعيات، سواء الأثرية أو الجغرافية أو الاستكشافية أو الثقافية، لعبت دورا بارزا في إنتاج معرفة واسعة حول الجزائر، من خلال جمع المعطيات الميدانية، وتوثيق الآثار والمخطوطات، وإعداد الخرائط والدراسات، وإنشاء المتاحف، ونشر الأبحاث عبر مجلات علمية متخصصة، كان أبرزها "المجلة الإفريقية" التي مثلت مرجعًا أساسيًا للكتابات التاريخية خلال تلك المرحلة. غير أن هذا الإنتاج العلمي لم يكن محايدًا، بل اتسم في كثير من جوانبه بالانتقائية والتوجيه الإيديولوجي، خاصة من خلال التركيز على الإرث الروماني وتهميش أو تقليل شأن الفترات الإسلامية، بما يعكس رؤية استعمارية تهدف إلى إعادة بناء تاريخ الجزائر وفق منظور أوروبي.

كما بينت الدراسة أن نشاط هذه الجمعيات لم يكن منفصلًا عن المؤسسات العسكرية والإدارية الفرنسية، بل كان في كثير من الأحيان امتدادًا لها، حيث ساهم العسكريون والموظفون الإداريون في أعمال البحث والتنقيب والتوثيق، مما جعل المعرفة المنتجة جزءًا من أدوات السيطرة الاستعمارية، سواء على المستوى الرمزي أو العملي. وقد امتد تأثير هذه الجمعيات إلى مختلف مناطق الجزائر، خاصة في الشمال والشرق والغرب،

وهو ما يعكس استراتيجية استعمارية قائمة على التوسع المعرفي الشامل للمجال الجزائري.

وفي المقابل، فإن هذا التراكم المعرفي الذي أنتجته الجمعيات الفرنسية أسهم بشكل غير مباشر في تكوين أرشيف ضخم حول الجزائر، يمكن اليوم إعادة قراءته وتحليله من منظور نقدي لفهم آليات اشتغال الخطاب الاستعماري، وكيف تم توظيف العلم والمعرفة لخدمة السياسة الاستعمارية، وليس فقط لفهم الواقع كما هو.

و من خلال الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من **النتائج**، أبرزها:

- نشأت الجمعيات الفرنسية العلمية وتطورت في سياق استعماري واضح، وكانت مرتبطة مباشرة بمشروع الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

- لعبت هذه الجمعيات دورا بارزا في إنتاج معرفة منظمة حول الجزائر، شملت مجالات التاريخ والجغرافيا والآثار والإثنوغرافيا، وذلك عبر توظيف مناهج علمية مثل البحث الميداني، والتنقيب الأثري، وجمع المعطيات وتوثيقها، بما يخدم التوجهات العامة للسياسة الاستعمارية.

- الخطاب العلمي الذي أنتجته هذه الجمعيات لم يكن محايدا، بل اتسم بطابع إيديولوجي استعماري، تجلت في الانتقائية التاريخية، وتفضيل الإرث الروماني على حساب التاريخ الإسلامي، وإعادة بناء الماضي الجزائري وفق رؤية استعمارية موجهة.

- ارتبطت هذه الجمعيات بشكل عضوي بالمؤسسات العسكرية والإدارية الفرنسية، مما جعل الإنتاج المعرفي جزءًا من منظومة أوسع للضبط والسيطرة، حيث استُعملت المعرفة كأداة لتسهيل التسيير الاستعماري وإحكام التحكم في المجال الجزائري.

- ساهمت الجمعيات التاريخية في تأسيس ودعم مؤسسات علمية وثقافية مهمة مثل المتاحف، والمجلات العلمية، والمراكز البحثية، غير أن هذا النشاط ظلّ موجّهًا ضمن

رؤية استعمارية تهدف إلى جمع التراث الجزائري وتصنيفه وإعادة تفسيره بما يخدم الرواية الفرنسية.

– لعبت الجمعيات الثقافية والسياحية والفنية دورا هاما في ترسيخ الهيمنة الرمزية الفرنسية، من خلال إعادة تشكيل الفضاء الثقافي والحضري في الجزائر، وإدماجه ضمن النموذج الثقافي الفرنسي، بما يعزز حضور الثقافة الاستعمارية في الحياة اليومية.

– كما ساهمت هذه الجمعيات في توجيه الذوق الثقافي والفني داخل المجتمع الاستعماري، من خلال تنظيم المعارض والأنشطة الثقافية، بما يعكس رؤية استعمارية تسعى إلى فرنسة المجال الثقافي الجزائري.

– إنّ التراكم المعرفي الذي أنتجته هذه الجمعيات، رغم طابعه الاستعماري، يشكل اليوم مصدرًا تاريخيًا مهمًا، لكنه يحتاج إلى قراءة نقدية تفكك خلفياته وتكشف سياقه الإيديولوجي.

التوصيات:

انطلاقا من أهمية الموضوع وتعدد جوانبه، نقترح التوصيات الآتية:

– ضرورة اعتماد مقاربة نقدية في دراسة إنتاج الجمعيات العلمية الفرنسية، تقوم على تفكيك الخطاب الاستعماري وعدم التعامل معه كمصدر محايد.

– تشجيع الدراسات الجامعية التي تعالج موضوع المعرفة الاستعمارية في الجزائر، وربطها بمفاهيم الهيمنة الثقافية وإنتاج السلطة عبر المعرفة.

– إعادة الاعتبار للمصادر المحلية الجزائرية (المخطوطات، الروايات الشفوية، الوثائق الوطنية) بهدف بناء قراءة متوازنة للتاريخ الجزائري.

– العمل على مقارنة الإنتاج العلمي الاستعماري مع الدراسات الحديثة من أجل إبراز التحيزات المنهجية والإيديولوجية في الكتابات الاستعمارية.

- الاهتمام أكثر بدراسة دور المتاحف والمجلات العلمية الاستعمارية في تشكيل الوعي التاريخي، وكيفية توظيفها في خدمة المشروع الاستعماري.

- تشجيع الأبحاث البينية التي تربط بين التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع لفهم أعمق لآليات السيطرة المعرفية خلال الفترة الاستعمارية.

- إبراز جهود الباحثين الجزائريين في إعادة قراءة التاريخ الوطني وتصحيح الصورة التي رسمها الخطاب الاستعماري حول الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I/ المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب

1. لونيسي إبراهيم، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
2. بن نعمان أحمد، فرنسا والأطروحة البربرية، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1997،
3. أحمد منور، الأدب الجزائري باللسان الفرنسي نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
4. عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007
5. قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 53.
6. بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، موفم للنشر والتوزيع، الرغاية، الجزائر، 2005.
7. أبو القاسم سعد الله، أبحـــاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
8. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار البصائر، الجزائر، 2009.
9. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
10. جغلول عبد القادر، الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1954)، دار هومة، الجزائر، 2005.

11. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
12. شريط عبد الله، الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي: الحركة الفكرية والثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
13. ريسلير كميل، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962، تر: نذير طيار، دار الكتابات للنشر الإلكتروني، الجزائر، 2016.
14. الزبيري محمد العربي، الغزو الثقافي في الجزائر 1882-1962، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1982.
15. حربي محمد، جذور الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة، الجزائر، 1981.
16. خطيب محمد كامل، الحقوق والحريات العامة، وزارة الثقافة – سوريا، 2005.
17. الأشرف مصطفى، الجزائر "الأمة والمجتمع"، تر: حنفي عيسى، دار القبة للنشر، الجزائر، 2007

ثانيا: الموسوعات

1. غربال محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، مج2، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، مصر، 1965.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

أ/ أطروحات دكتوراه

1 . خضار زهرة، الجمعيات الثقافية والدينية الفرنسية بوهران 1878- 1954 نشاطها ومواقفها، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة وهران1- وهران-، الجزائر، 2019- 2020.
2 قن محمد، الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930-1954م، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث المعاصر، قسم

التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2015-2016.

ب/ مذكرات ماستر

1. بوسبولة أميرة، ربيحة طويل، الاستشراق والمستشرقون في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830- 1930)، مذكرة ماستر في العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة-، الجزائر، 2022- 2023.
2. بخيتي بشرى وآخرون، اللجنة العلمية لاكتشاف الجزائر ودورها في الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم تاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور- الجلفة-، الجزائر، 2022/2021.

ثالثا: الحوليات والمجلات العلمية

1. بوطيب بن ناصر، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12-، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي 2014م.
2. بورني خديجة، قمانة محمد، المجتمع المدني الفرنسي في الجزائر خلال فترة الاحتلال- الجمعيات العلمية أنموذجا-، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد21، عدد 03، جامعة أحمد دراية- أدرار-، الجزائر، 2022.
3. فغرور دحو، جولفيري: مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور الجديدة، مجلد1، العدد 1، جامعة وهران1- أحمد بن بلة، الجزائر، 2011.
4. جيجيك زروق، اهتمام الكتابات الفرنسية بالمخطوطات المحلية- المجلة الإفريقية أنموذجا-، مجلة رفوف، مجلد3، عدد1، جامعة أحمد دراية- أدرار-، الجزائر، 2015، ص 154.

5. بوسماحة سيف الدين، قانون الجمعيات الفرنسي 1901م وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية (الجمعيات-التعاضديات-النقابات)، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، المجلد 12، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، الجزائر، 2020.

6. رحموني عبد الجليل، دور الجمعية التاريخية في تجسيد الغزو الفكري الاستعماري، مجلة دراسات تاريخية، مجلد9، عدد1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2021.

7. صاحبي محمد، إطلالة على طرائق تجميع الوثائق الجزائرية مع بداية النصف الثاني من القرن 19م " الجمعية التاريخية الجزائرية أنموذجا"، حولية الاتحاد العام للآثاريين العرب، مجلد 26، عدد 1، جامعة وهران1 أحمد بن بلة- وهران-، الجزائر، 2023.

8. صاحبي محمد، المجلة الإفريقية دراسة إحصائية بيبليوغرافية للمخطوطات العربية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 05، دار الأصول، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013.

9. شيبان يمينة، الجمعيات العلمية الجهوية ودورها في تأسيس المتاحف الأثرية بالجزائر خلال القرن 19م، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد07، عدد 01، جامعة غيليزان، الجزائر، 2021.

II/ المصادر باللغة الأجنبية

- **Ouvrages**

1 Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1979.

2 Maurice Duverger, Histoire des institutions politiques de la France, Paris, Presses Universitaires de France, 1993.

3 Charles-Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), Tome 2, PUF, Paris, 1968.

4 Jean Rivero, Les Libertés Publiques, Tome 2, Presses Universitaires de France, Paris, 1980.

-Les Articles :

1. Madelaine Reberioux , « La Conquête De La Liberté d'Association Histoire d'un Mot, Histoire d'un Peuple » ,In Economie et Humanisme , Revue publié par le Centre National d'un Livre , Lyon , N° 355,Décembre 2000.

- Encyclopédies et dictionnaires

1. Narcisse Faucon, Le Livre d'Or de l'Algérie, T1, Challamel et Cie Editeurs, Paris ,1889

.

الملاحق

الملحق رقم 01 (بنود القانون 1901م)

البنود الأساسية للقانون

اهم البنود التي تناولها قانون 1901م فنذكر:

البند 01: يعطي تعريفا للجمعية الجمعية هي الاتفاقية التي عن طريقها يشترك شخصين او اكثر في تسخير معارفهم وتنظيم معلوماتهم ونشاطاتهم بصفة دائمة من اجل هدف آخر غير اقتسام الارباح".

البند 03: كل الجمعيات التي تبنى على اساس هدف غير مسموح به، او مناف للقانون والاعراف هي جمعيات منعدمة، أو ذات تأثير منعدم.

البند 04: كل أعضاء الجمعية الذين يشكلون في الوقت المحدد يستطيعون الانسحاب في أي وقت بعد دفع الاشتراكات السنوية المعتادة دون معارضة بند الاتفاقية.

البند 05: كل الجمعيات تريد اخذ صبغة قانونية بموجب القرار رقم 06 يتوجب عليها تقديم ملف من طرف مؤسسيها "يجب على من يريد الحصول على الاهلية القانونية بموجب المادة السادسة ان يعرفوا العامة بأنفسهم وبمؤسسي الجمعية.

البند 07: في حالة بطلان متوقع من المادة رقم 05 فان حل الجمعية سيكون من طرف المحكمة المدنية بناء على طلب احد المعنيين او باجتهاد من الوزارة العامة في حالة مخالفة المادة رقم 05 فحل الجمعية سيكون بناء على طلب احد المعنيين او من الوزارة العامة".

البند 08: يعاقب كل من كرر الجريمة بغرامة مالية تتراوح ما بين 16الى 200 فرنك أو بالسجن من ستة اشهر الى عام.

البند 10: تستطيع الجمعيات ان تكون ذات فائدة عامة بفضل المراسيم المصاغة على شكل انظمة الادارة العامة .

البند 11: هذه الجمعيات قادرة على انجاز كل اعمال الحياة المدنية التي لم يمنعها القانون ولكن لا يمكنها أن تمتلك مقرات أخرى.

البند 12: الجمعيات التي تحتوي على فئة من الاجانب يجب أن يدفعوا لمسؤول الخارجية تقريرهم عن الهجرة والتقارير بصبغة تظهر الشروط العادية التي تتماشى مع قيمة ما يقومون به من نشاطات.

البند13: لا يمكن تأسيس أي مؤسسة جديدة الا بمرسوم محول الى مجلس الدولة ويمكن اغلاق كل مؤسسة بناء على مرسوم محول الى مجلس الوزراء.

البند 14: لا يمكن لأي مجتمع ديني لم يسمح بأنشائها ان يوجه او يعطي تعليما سواء كان هذا التعليم مباشرا أو بواسطة شخص وسيط وكل مخالف لذلك سيتعرض الى العقوبات المبينة في المادة الثامنة.

البند 16: كل المؤتمرات المنظمة دون رخصة ستكون معرصة لعقوبات المادة الثامنة العقاب يطبق على المؤسس أو المسؤول ويكون مزدوجا .

المادة 18: على الجمعيات الموجودة وقت اصدار هذا القانون والتي لم يكن لها تصريح مسبق ان يثبتوا وفي ظرف ثلاثة اشهر وجودهم اداريا وفي حالة عدم التبليغ فان للمحكمة الحق في اعتقال المخالفين وذلك بطلب من الوزارة العامة .

المصدر: بوطيب بن ناصر، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر – قراءة نقدية في ضواء القانون 06/12، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد العاشر، جانفي 2014م، ص 255.

الملحق 02: النص القانوني لتأسيس الجمعيات في فرنسا الصادر بتاريخ 1901/07/01م

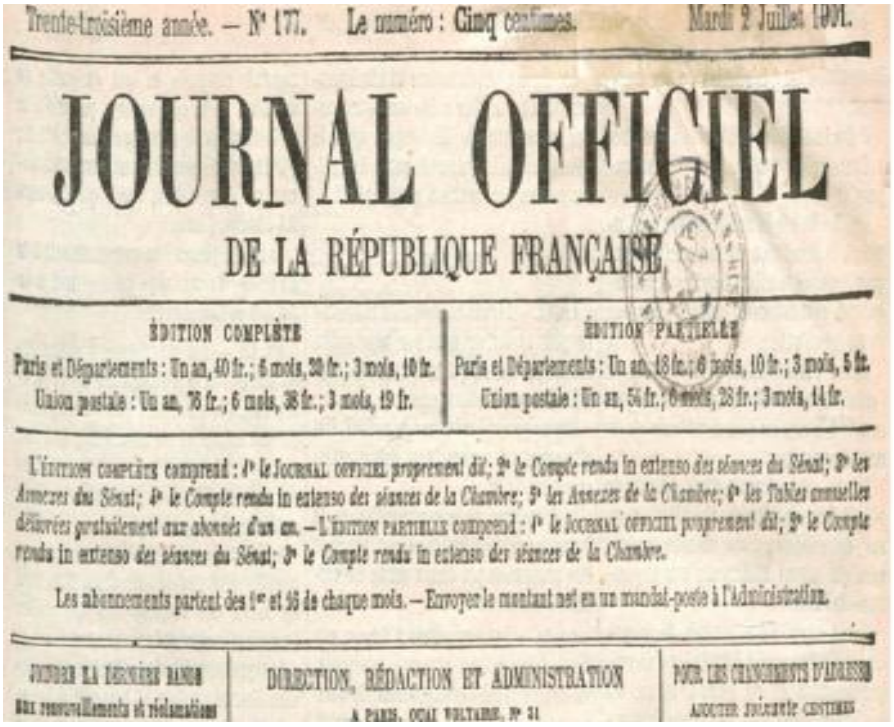

Trente-troisième année. — N° 177. Le numéro : Cinq centimes. Mardi 2 Juillet 1901.

JOURNAL OFFICIEL

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

ÉDITION COMPLÈTE
Paris et Départements : Un an, 40 fr. ; 6 mois, 20 fr. ; 3 mois, 10 fr.
Union postale : Un an, 76 fr. ; 6 mois, 38 fr. ; 3 mois, 19 fr.

ÉDITION PARTIELLE
Paris et Départements : Un an, 18 fr. ; 6 mois, 10 fr. ; 3 mois, 5 fr.
Union postale : Un an, 54 fr. ; 6 mois, 28 fr. ; 3 mois, 14 fr.

L'édition complète comprend : 1° le Journal officiel proprement dit; 2° le Compte rendu in extenso des séances du Sénat; 3° les Annexes du Sénat; 4° le Compte rendu in extenso des séances de la Chambre; 5° les Annexes de la Chambre; 6° les Tables annuelles délivrées gratuitement aux abonnés d'un an. — L'édition partielle comprend : 1° le Journal officiel proprement dit; 2° le Compte rendu in extenso des séances du Sénat; 3° le Compte rendu in extenso des séances de la Chambre.

Les abonnements partent des 1er et 16 de chaque mois. — Envoyer le montant net en un mandat-poste à l'Administration.

ADRESSER LA DERNIÈRE BANDE aux renouvellements et réclamations

DIRECTION, RÉDACTION ET ADMINISTRATION
A PARIS, QUAI VOLTAIRE, N° 31

POUR LES CHANGEMENTS D'ADRESSE AJOUTER DIX CENTIMES

LOI relative au contrat d'association.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE Ier

Art. 1er. — L'association est la convention par laquelle deux ou plusieurs personnes mettent en commun d'une façon permanente leurs connaissances ou leur activité dans un but autre que de partager des bénéfices. Elle est régie, quant à sa validité, par les principes généraux du droit applicables aux contrats et obligations.

Art. 2. — Les associations de personnes pourront se former librement sans autorisation ni déclaration préalable, mais elles ne jouiront de la capacité juridique que si elles se sont conformées aux dispositions de l'article 5.

Art. 3. — Toute association fondée sur une cause ou en vue d'un objet illicite,

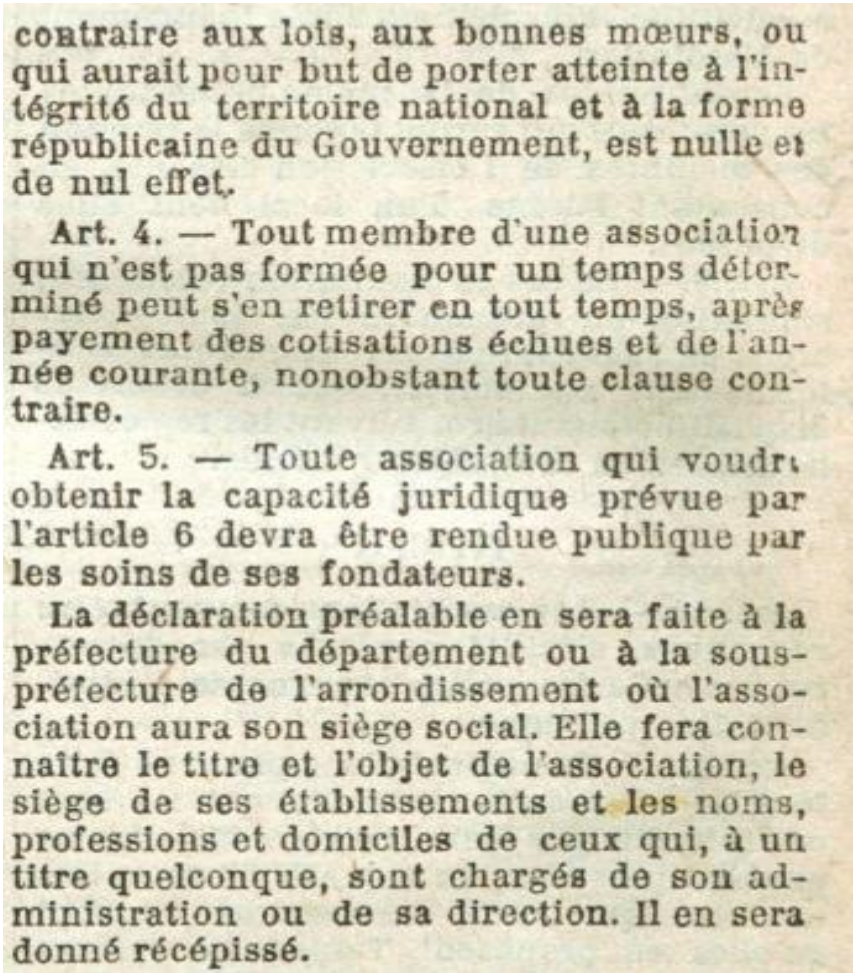

contraire aux lois, aux bonnes mœurs, ou qui aurait pour but de porter atteinte à l'intégrité du territoire national et à la forme républicaine du Gouvernement, est nulle et de nul effet.

Art. 4. — Tout membre d'une association qui n'est pas formée pour un temps déterminé peut s'en retirer en tout temps, après payement des cotisations échues et de l'année courante, nonobstant toute clause contraire.

Art. 5. — Toute association qui voudra obtenir la capacité juridique prévue par l'article 6 devra être rendue publique par les soins de ses fondateurs.

La déclaration préalable en sera faite à la préfecture du département ou à la sous-préfecture de l'arrondissement où l'association aura son siège social. Elle fera connaître le titre et l'objet de l'association, le siège de ses établissements et les noms, professions et domiciles de ceux qui, à un titre quelconque, sont chargés de son administration ou de sa direction. Il en sera donné récépissé.

المصدر: محمد قن، الجمعيات والنوادي الثقافية في مدينة الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1930-1954م، مرجع سابق، ص 453-455

الملحق رقم 03: قانون الجمعية الجغرافية والأثرية لإقليم وهران

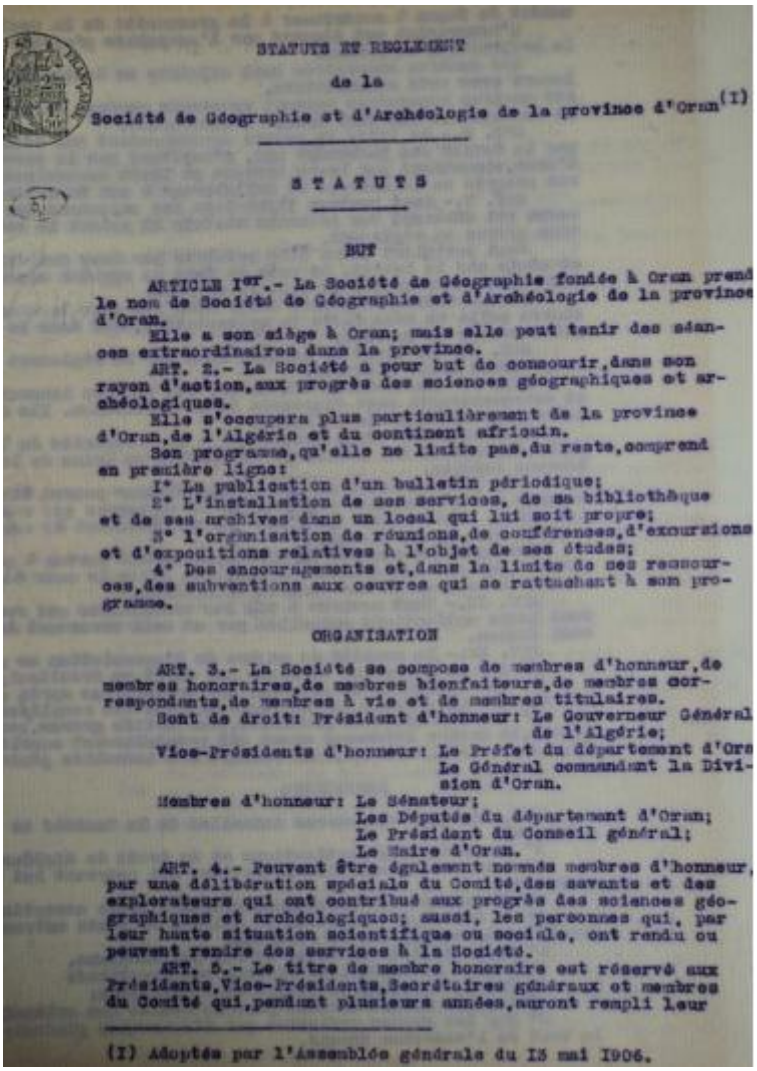

STATUTS ET REGLEMENT

de la

Société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran(I)

STATUTS

BUT

ARTICLE Ier.- La Société de Géographie fondée à Oran prend le nom de Société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran.

Elle a son siège à Oran; mais elle peut tenir des séances extraordinaires dans la province.

ART. 2.- La Société a pour but de concourir, dans son rayon d'action, aux progrès des sciences géographiques et archéologiques.

Elle s'occupera plus particulièrement de la province d'Oran, de l'Algérie et du continent africain.

Son programme, qu'elle ne limite pas, du reste, comprend en première ligne:

1° La publication d'un bulletin périodique;

2° L'installation de ses services, de sa bibliothèque et de ses archives dans un local qui lui soit propre;

3° l'organisation de réunions, de conférences, d'excursions et d'expositions relatives à l'objet de ses études;

4° Des encouragements et, dans la limite de ses ressources, des subventions aux oeuvres qui se rattachent à son programme.

ORGANISATION

ART. 3.- La Société se compose de membres d'honneur, de membres honoraires, de membres bienfaiteurs, de membres correspondants, de membres à vie et de membres titulaires.

Sont de droit: Président d'honneur: Le Gouverneur Général de l'Algérie;

Vice-Présidents d'honneur: Le Préfet du département d'Oran
Le Général commandant la Division d'Oran.

Membres d'honneur: Le Sénateur;
Les Députés du département d'Oran;
Le Président du Conseil général;
Le Maire d'Oran.

ART. 4.- Peuvent être également nommés membres d'honneur, par une délibération spéciale du Comité, des savants et des explorateurs qui ont contribué aux progrès des sciences géographiques et archéologiques; aussi, les personnes qui, par leur haute situation scientifique ou sociale, ont rendu ou peuvent rendre des services à la Société.

ART. 5.- Le titre de membre honoraire est réservé aux Présidents, Vice-Présidents, Secrétaires généraux et membres du Comité qui, pendant plusieurs années, auront rempli leur

(I) Adoptés par l'Assemblée générale du 15 mai 1906.

المصدر: زهرة خضار، الجمعيات الثقافية والدينية الفرنسية بوهران 1878– 1954 نشاطها ومواقفها، مرجع سابق، ص 306.

الملحق رقم 04: قانون جمعية لويس لوميار

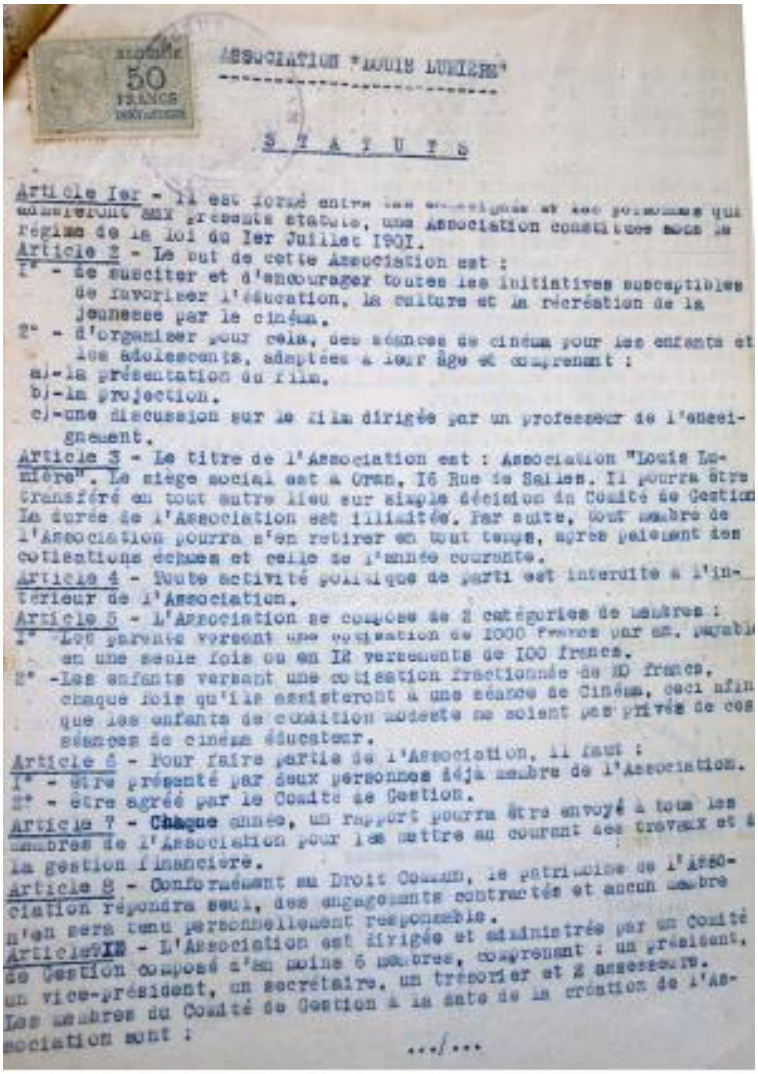

ASSOCIATION "LOUIS LUMIERE"

S T A T U T S

Article Ier - Il est formé entre les soussignés et les personnes qui adhéreront aux présents statuts, une Association constituée sous le régime de la loi du Ier Juillet 1901.

Article 2 - Le but de cette Association est :

1° - de susciter et d'encourager toutes les initiatives susceptibles de favoriser l'éducation, la culture et la récréation de la jeunesse par le cinéma.

2° - d'organiser pour cela, des séances de cinéma pour les enfants et les adolescents, adaptées à leur âge et comprenant :

a)-la présentation du film.

b)-la projection.

c)-une discussion sur le film dirigée par un professeur de l'enseignement.

Article 3 - Le titre de l'Association est : Association "Louis Lumière". Le siège social est à Oran, 16 Rue de Salles. Il pourra être transféré en tout autre lieu sur simple décision du Comité de Gestion. La durée de l'Association est illimitée. Par suite, tout membre de l'Association pourra s'en retirer en tout temps, après paiement des cotisations échues et celle de l'année courante.

Article 4 - Toute activité politique de parti est interdite à l'intérieur de l'Association.

Article 5 - L'Association se compose de 2 catégories de membres :

1° - Les parents versant une cotisation de 1000 francs par an, payable en une seule fois ou en 12 versements de 100 francs.

2° -Les enfants versant une cotisation fractionnée de 10 francs, chaque fois qu'ils assisteront à une séance de Cinéma, ceci afin que les enfants de condition modeste ne soient pas privés de ces séances de cinéma éducateur.

Article 6 - Pour faire partie de l'Association, il faut :

1° - être présenté par deux personnes déjà membre de l'Association.

2° - être agréé par le Comité de Gestion.

Article 7 - Chaque année, un rapport pourra être envoyé à tous les membres de l'Association pour les mettre au courant des travaux et de la gestion financière.

Article 8 - Conformément au Droit Commun, le patrimoine de l'Association répondra seul, des engagements contractés et aucun membre n'en sera tenu personnellement responsable.

Article 9 - L'Association est dirigée et administrée par un Comité de Gestion composé d'au moins 6 membres, comprenant : un président, un vice-président, un secrétaire, un trésorier et 2 assesseurs. Les membres du Comité de Gestion à la date de la création de l'Association sont :

.../...

المصدر: زهرة خضار، الجمعيات الثقافية والدينية الفرنسية بوهران 1878– 1954 نشاطها ومواقفها، مرجع سابق، ص 311.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكـــــــــر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الفصل التمهيدي: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 7

الفصل الأول: قانون الجمعيات 1901/07/01 16

تمهيد..... 17

أولا : ظروف صدور قانون الجمعيات 1901 18

ثانيا: محتوى القانون 21

ثالثا: أهم أصناف الجمعيات 25

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني: الجمعيات الفرنسية العلمية 30

تمهيد:..... 31

أولا: الجمعيات الأثرية 32

ثانيا: الجمعيات الجغرافية 38

ثالثا: الجمعيات الاستكشافية..... 40

رابعا: الجمعيات الثقافية 41

خلاصة الفصل: 47

الفصل الثالث: الجمعيات التاريخية..... 49

تمهيد:..... 50

أولا: تعريف الجمعيات التاريخية 51

ثانيا: تأسيس الجمعيات التاريخية 53
ثالثا: أهداف الجمعيات التاريخية..... 56
خلاصة الفصل:..... 59
خاتمة 60
قائمة المصادر والمراجع 65
الملاحق..... 71
فهرس المحتويات 78